ملخص البحث

تعد ظاهرة (الحذف نسيا في النحو العربي) من الظواهر النحوية المستحسنة لدى النحاة ؛ لما فيها من التيسير بعدم التقدير أو التأويل ، فهي ليست عبثا بالتراكيب أو البنى، وإنما لعلة أو مقتض يقتضيه ، لأن الحذف سنة من سنن العربية ومقصد من مقاصدها، وقد عول عليه العرب كثيرا في كلامهم، رغبة في الإيجاز والتخفيف، حتى جعله ابن جني ضربا من اتساع اللغة .

ولم تكن ظاهرة الحذف نسيا بدعا من متأخري النحاة ، بل استعملها المتقدمون بوصفها لا بلفظها، لكن يتوقف العمل بها عند ما ورد، ولا يقاس عليه غيره، ويعد اختلاف ألفاظ النحويين في التعبير عن هذه الظاهرة دليلا على اتساع اللغة ومرونتها فنجد ابن جني يعبر عنها في الترخيم بـ(لغة من لا ينتظر الحرف)، نَحْو قَوْلك فِي حَارِث : يَا حَارُ ، و يعبر عنها في حذف متعلق الظرف الواقع خبرا بـ (ما لا يعتد به)، والزمخشري يعبر عنها بالمتروك المطرح، وابن الحاجب يعبر عنها بـ(الحذف غير المقصود)، وابن يعيش يعبر عنها بـ(معرضا عنه البتة)، و الإمام الرضي يعبر عنها بـ(غير منوي)

الكلمات المفتاحية :

المحذوف . نسيا . المتروك المطرح . بلا دليل

Research Summary

The phenomenon(omission is forgotten in Arabic grammar) is one of the grammatical phenomena that are favorable to grammarians, because of its ease of discretion or interpretation, it is not in vain with the structures or structures, but rather for a cause or a requirement required by the composition, because the omission is a year of the Sunnah of the Arabic and one of its purposes, and has The Arabs relied on him a lot for their words, in a desire to be brief and mitigating, until Ibn Geni made it a form of broadening the language.

The phenomenon of deletion was not forgotten because of her late grammarians. Rather, it was used by the applicants, as it is not in its wording, but work with it stops at what is stated, and no other is measured against it.

The difference in grammatical terms in expressing this phenomenon is evidence of the breadth and resilience of the language, and we find Ibn Jenni expressing it in the marbling of(the language of one who does not wait for the letter), towards your saying in Harith: " O Har, " and expresses it in deleting the related circumstance. It is not recognized), and Al-Zamakhshari is expressed in Al-Matrook Al-Mutrah, and Ibn Al-Hajib expresses it as(unintended deletion), and Ibn Aish expresses it as(exhibiting it at all), and Imam Al-Radhi expresses it as(not intended)

مُقَدِّمَة

الحذف سنة من سنن العربية ومقصد من مقاصدها، وقد عول عليه العرب كثيرا في كلامهم، رغبة في الإيجاز والتخفيف، حتى جعله ابن جني ضربا من الاتساع(١)، وأدرجه في باب شجاعَة العربيّة(٢) حيث قال : " إنهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه مصانعين عنه، علم أنهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى وفيه أرغب؛ ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف، كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير كالواحد من الجماعة وكالتلويح من التصريح، فهذا ونحوه –مما يطول إيراده وشرحه– مما يزيل الشك عنك في رغبتهم فيما خف وأوجز عما طال وأملّ، وأنهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعي حاجة أبانوا عن ثقلها عليهم، واعتدوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم وجعلوه كالمنبهة على فرط عنايتهم وتمكن الموضع عندهم، وأنه ليس كغيره مما ليست له حرمته ولا النفس معنية به.(٣)

وفي قيمة الحذف يقول عبد القاهر: " هو بابٌ دقيقُ المسلك لطيفُ المأخذ عجيبُ الأمر شبيه بالسِّحر فإنَّك ترى به ترك الذِكْر أفصحَ من الذكر والصمت عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجدُك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطِقْ، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِن " (٤)

لذا قد نجد في اللغة أشياء تحذف وتترك نسيا لغرض أو لعلة،، مما يفتح باب الاجتهاد أمام الدارسين، من أجل الوصول إلى هذا الغرض أو تلك العلة، وعلى الرغم من اهتمام الدارسين بكثير من صور الحذف، إلا أن أحدا منهم لم ينتبه إلى ظاهرة الحذف نسيا فيما أعلم، ولعل سبب ذلك يكمن في خلط بعضهم بين الحذف الاعتباطي والحذف نسيا، على الرغم من ظهور العلة في الحذف نسيا، وخفائها أو عدم الوصول إليها في الاعتباط، كما يكمن في اعتمادهم على ما ذكره البعض من أن الحذف نسيا ليس لعلة مطردة، وهو ظاهر كلام الإمام الرضي .(٥)

وهذا النوع من الحذف وإن لم يطرد في نظائره فثمت مقتض اقتضاه ، كالنيابة أو الثقل وغيرهما من العلل التي سوغت هذا النوع من الحذف،

---

(١) الاتساع النحوي يشمل كلُّ صنوفِ التغيير في أصل التركيب من حذفٍ، وزيادةٍ، وتقديم وتأخيرٍ، وحملٍ على المعنى.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٦٢، ٢/ ٤٤٩.

(٣) المرجع السابق ١/ ٨٧.

(٤) دلائل الإعجاز ـ تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر . مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة ــ الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م صـ ١٢١.

(٥) ينظر : شرح الرضي على الشافية .تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف و محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٩٧٥م ٢/ ٦٣ حيث يقول (وإن كان المحذوف لاماً فإن كان الحذف للساكنين كما في عَصًا وعَمٍ، فلا كلام في رده في النسبة، لزوال التنوين قبل ياء النسب فيزول التقاء الساكنين، وإن كان نَسْياً لا لعلة مطردة...) وفي كلامه ما يدل على أن التقاء الساكنين نفسه علة، كما حدث في الحذف في نحو (يد ودم)، إذ اقتضته علة التقاء الساكنين كما جاء في كتاب العين، أو علة استثقال الحركات على حرف العلة كما قال صاحب الانصاف . ينظر : شرح الرضي على الكافية .تحقيق د. يوسف حسن عمر ١٩٧٥ م ـ جامعة قار يونس . ليبيا ١/١٥٣.

وسوغته مجالا لهذه الدراسة التي اقتضت طبيعتها أن تتكون من تمهيد ومبحثين :

أما التمهيد فيبحث في(الحذف نسيا) حيث يعرض لطبيعة الحذف، والألفاظ التي عبر بها متقدمو النحاة عنه، ومعناه، وتعريفه، مع ذكر طائفة من صور هذا الحذف في كتب النحاة مصحوبة بعلة الحذف فيها .

وأما المبحث الأول، فكان الحديث فيه عن **الحذف نسيا من المفردات والتراكيب** ، كما في : حذف حركة ا لعين من(لست) ، حذف مفعول نحو أعطى ، حذف عامل المصدر ، حذف متعلق الظرف الواقع خبرا ، حذف حرف الجر في الإضافة ، حذف الموصوف في نحو الأبطح ، المحذوف من آخر المنادى

وأما المبحث الثاني، فقد كان الحديث فيه عن **الحذف نسيا من الأبنية** ، كما في : حذف لام نحو(بنون) ، حذف لام نحو(يد ودم) ، حذف لام (علُ) ، حذف الياء الثالثة في التصغير، حذف ألف العوض في التصغير ، ترك النسب نسيا ، حذف ألف(اسم) .

وقد انتهى البحث إلى مجموعة من النتائج رصدت أبرزها في الخاتمة، ثم فهرست لمصادر البحث ومراجعه، ثم موضوعاته .

والله أسأل أن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم . وأن يلهمني التوفيق والسداد .

تمهيد

(الحذف نسيا)

أشار كثير من النحاة إلى أن الحذف مستحسن في الصناعة اللفظية [١] إن لم يؤد إلى اختلال الكلام، وكان المحذوف معلوما، كقولك لمن رأيته يعطي الناس:(زيداً) أي : أعط زيداً فتحذفه وهو مراد، وإن أظهر تم الكلام به، يقول الشاطبي: " الأصل الإثباتُ في الجميع، لكن عادة العرب أنها تَجتزئ بالقرائن عن النطق في كثير من كلامها، فإذا كان اللفظ معلوما، ولم يؤدِّ حذفُه إلى اختلال الكلام، بل يستقلُّ اللفظ والمعنى بما بقي – جاز ذلك[٢]،

وهناك محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تامٌّ دونه، وإن ظهر كان عبثاً " .[٣]، وهو

---

(١) وضع ابن هشام قانونا للحذف عند النحاة حيث قال :(الحذف الَّذِي يلْزم النَّحْوِيّ النّظر فِيهِ هُوَ مَا اقتضته الصِّنَاعَة وَذَلِكَ بِأَن يجد خَبرا بِدُونِ مُبْتَدأ أَو بِالْعَكْسِ أَو شرطا بِدُونِ جَزَاء أَو بِالْعَكْسِ أَو مَعْطُوفًا بِدُونِ مَعْطُوف عَلَيْهِ أَو مَعْمُولا بِدُونِ عَامل نَحْو {لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} [العنكبوت: ٦١] وَنَحْو {قَالُوا خَيْرًا} [النحل: ٣٠] وَنَحْو خير عافاك الله وَأما قَوْلهم فِي نَحْو {سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ} [النحل: ٨١] إِن التَّقْدِير وَالْبرد ... ففضول فِي فن النَّحْو، وَإِنَّمَا ذَلِك للمفسر وَكَذَا قَوْلهم يحذف الْفَاعِل لعظمته وحقارة الْمَفْعُول أَو بِالْعَكْسِ أَو لِلْجَهْلِ بِهِ أَو للخوف عَلَيْهِ أَو مِنْهُ وَنَحْو ذَلِك فَإِنَّهُ تطفل مِنْهُم على صناعَة الْبَيَان . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب صـ ٨٥٣.

(٢) المقاصد الشافية ٤/ ٦٨٩ وغالبا ما يكون ذلك في الاطراف لَا فِي الْوَسَطِ لِأَنَّ طَرَفَ الشَّيْءِ أَضْعَفُ مِنْ قَلْبِهِ وَوَسَطِهِ، قَالَ تَعَالَى: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نأتي الأرض ننقصها من أطرافها} . ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٢٤/٢، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ١١٥.

(٣) الرد على النحاة . تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا- دار الاعتصام . الأولى، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م صـ ٧١، ٧٢.

الحذف نسيا، فنحو : ضربا زيدا مثلا قد حذف عاملـه نسيا ؛ لنيابتـه عنـه بعد تناسـي الاسـمية فيـه، وإشرابه معنى الزمن، فلو ظهر العامل في اللفظ وقلنا : اضرب ضربا زيدا لكان عبثا .

وهذا الحذف على ما يبدو من كلامهم غير مطرد، حيث لا يحذف من مثله ما حذف منه، ولا يطرد في غيره الحذف، يثبته قول السهيلي في حذف الموصوف من نحو(الأبطح) : " فهذه في الأصول نعوت، ألا تراهم لا يصرفونها ويقولون في المؤنث: بطحاء، وجرعاء، وبرقاء، ولكنهم لا يجرونها نعتاً على منعوت، فنقف عند ما وقفوا ونترك القياس إذا تركوا " .(١)

وهذا الحذف وإن كان غير مطرد مستحسن في الصنعة ؛ لأن فيه تيسيرا بعدم التأويل والتقدير فيما يتم المعنى بدونه.

التعريف اللغوي والاصطلاحي:

إذا حاولنا تعريف الحذف نسيا لاحظنا بداية أن فيه لونا من الإهمال المتعمد، أخذا من المعنى اللغوي للنسي؛ إذ النسي على ضربين: أحدهما : ما تقادم عهده حتى ينسى، والآخر: ما أضله أهله فيطلب ويطمع فيه(٢)، و(النسيان) :نقيض الذكر والحفظ، وهو مصدر نسي ينسى، ومعناه: الإغفال وإتيان الشيء على غير قصد، فهذا أصله، ويكون النسيان الترك، ومنه قوله تعالى: {وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ}(٣) أي تتركون، وكل ناسٍ تارك، وليس كل تارك ناس(٤)، وكذلك(نَنسَاكُمْ) في قوله تعالى {وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنْسَاكُمْ }(٥): نتركك في العذاب كما تركتم عدة لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا، وهي الطاعة، أو نجعلكم كالشيء الذي يطرح نسياً منسياً .(٦)

و نَسْياً بفتح النون وكسرها لغتان، قال الفراء عند تعرضه لقوله تعالى {وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا }(٧): " أصحاب عبد الله قرأوا(نسيا) بفتح النون. وسائر العرب تكسر النون ، وهما لغتان مثل الجسر والجسر والْحَجْر والْحِجْر والوَتْر والوِتْر، والنِّسْي: ما تلقيه المرأة من خرق اعتلالها؛ لأنه إذا رُمي بِهِ لَمْ يُرَدّ، وهو اللَّقي مقصور، وهو النَّسي، ولو أردت بالنَّسْي مصدر النسيان كَانَ صوابًا " .(٨)

وأما تعريفه في الاصطلاح فمن خلال الوقوف على بعض النصوص لأوائل النحاة يمكننا أن نقف على حد الحذف نسيا، ومنها قول سيبويه في ترخيم(حارث) : " حذفت الثاء وجعلت

(١) نتائج الفكر في النحو صـ ١٦٦.
(٢) الكامل في اللغة والأدب ٣/ ٨٥.
(٣) سورة البقرة: ٤٤.
(٤) إسفار الفصيح للهروي ٢/ ٦٢٤ .
(٥) سورة الجاثية: ٣٤.
(٦) الكشاف للزمخشري ٤/ ٢٩٦، قال الجاحظ : " وسألت يونس عن قوله: (نسيا منسيا)، قال: "تقول العرب إذا ارتحلوا عن المنزل ينزلونه: انظروا أنساءكم. وهي العصا، والقدح، والشظاظ، والحبل. قال فقلت: إني ظننت هذه الأشياء لا ينساها أربابها إلا لأنها أهون المتاع عليهم. قال ليس ذلك كذلك، المتاع الجافي يذكر بنفسه، وصغار المتاع تذهب عنها العيون " البيان والتبيين ٣/ ٤٤.
(٧) سورة مريم: ٢٣.
(٨) معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين . دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر .الأولى ٢/ ١٦٤، ١٦٥.

البقية بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام على ثلاثة أحرف، وذلك حين قلت يا حارُ. " [١]

وكذلك قوله في حذف الياء الثالثة من نحو(عطاء) في التصغير : " اعلم أنَّه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فُعيلٍ، ويجري على وجوه العربية، وذلك قولك في عطاءٍ: عُطيٌّ، وقضاءٍ: قُضيٌّ، وسقايةٍ سقيّةٌ"[٢]

ومثّله قول الزمخشري عند تعرضه لقوله تعالى :{ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ}[٣] " والمفعول الساقط من(لا يبصرون) من قبيل المتروك المطرح الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال، لا من قبيل المقدر المنوي، كأنّ الفعل غير متعدّ أصلا " .[٤]

وقول الرضي في معرض حديثه عن حذف الهمزة في الأسماء: " والهمزة في الأسماء العشرة عوض مما أصابها من الوهن؛ إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخِلْقة، وقد حذفت لاماتها نسياً، أو هي في حكم المحذوف، وهو وهن على وَهْن، لأن المحذوف نسياً كالعدم، " [٥]

يبدو مما سبق أن الحذف نسيا في اصطلاحهم هو : الحذف العمد لبعض الحروف دون تعويض، أو لبعض الألفاظ دون دليل يدل عليها، على غير نية التقدير، لغرض أو علة تقتضيه .[٦]

وهذا الحذف وإن وقع بعضه لمجرد التخفيف كما يرى بعضهم[٧]، فالتخفيف علة معتبرة، يقول الرضي : " يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب، كما كان في باب قاضٍ وعصا، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف، ويقولون حذف بلا علة، وحذف الاعتباط مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف، وهو علة فهذا اصطلاح منهم ." [٨]

وقد اختلفت ألفاظ النحاة في التعبير عن هذه الظاهرة، انطلاقا من ملاحظة الأصل اللغوي فيها، فقد استعملها بعض النحاة بلفظ(المتروك المطرح) كالزمخشري[٩]، وأطلق عليها ابن الحاجب(الحذف غير المقصود) عند وقوفه على

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٧٤.
(٢) المرجع السابق ٣/ ٤٧١.
(٣) سورة البقرة: ١٧.
(٤) الكشاف ١/ ٧٥.
(٥) شرح الرضي على الشافية ٢/٢٥١ .

(٦) العلل نوعان : علة موجبة، وعلة مجوزة، قال ابن جني : " اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ ؛ والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها ؛ وعلى هذا مفاد كلام العرب، وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب. ينظر :الخصائص ١/ ١٦٥
والعلل الموجبة غالبا ما تكون في الحذف نسيا المتعلق بالتراكيب كحذف عامل المصدر نسيا لنيابة المصدر عنه في انتصاب المعمول بعده، وحذف متعلق الظرف نسيا لنيابة الظرف عنه، أما العلل المجوزة فغالبا ما تكون في المفردات (البنية) كحذف الياء الثالثة في التصغير، وحذف لام (يد ودم).
(٧) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب . ركن الدين الاستراباذي ١/ ٣٣٩، ٣٤٠.
(٨) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١/ ٣٩٣.
(٩) الكشاف ١/ ٧٥.

حذف المفعول في قوله تعالى: {وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي}[١] حيث قال: " هذا من باب قولهم: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، مما استعمل فيه الفعل المتعدي محذوفاً مفعوله حذفاً غير مقصود به مفعول مراد، كأنه قيل: يفعل العطاء والمنع والصلة والقطع، من غير قصد إلى مفعول مراد على نحو خصوص أو عموم. وهو أبلغ في المدح من القصد إلى مفعول، على طريقة خصوص أو عموم " .[٢]، وقد عبر عنها ابن يعيش بقوله:(معرضا عنه البتة) حيث قال : " اعلم أن المفعول لمّا كان فضلةً تستقلّ الجملةُ دونه، وينعقِد الكلامُ من الفعل، والفاعل بلا مفعول، جاز حذفُه وسقوطُه، وإن كان الفعلُ يقتضيه، فحذفُه على ضربين: أحدهما: أن يُحذف وهو مرادٌ ملحوظٌ، فيكون سقوطُه لضرب من التخفيف، وهو في حكم المنطوق به، والثاني: أن تحذفه مُعرِضًا عنه ألبتّةَ " [٣]

ومهما يكن من أمر المصطلح المعبر به عن هذه الظاهرة، فقد وجدناها تقع في بعض المفردات والتراكيب ، وكذلك في بعض الأبنية ، لغرض أو علل تقتضيها، فمما يتعلق بالتراكيب: حذف حركة ا لعين من(لست) وعلته(الجمود)، حذف مفعول نحو أعطى وعلته(التوكيد والمبالغة أو عدم تعلق غرض بذكره) ، حذف عامل المصدر ، حذف متعلق الظرف الواقع خبرا ، وعلتهما الاستغناء(النيابة في المعنى والعمل)، حذف حرف الجر في الإضافة ، وعلته(النيابة في المعنى والعمل) ، حذف الموصوف في نحو الأبطح ، وعلته(النيابة في المعنى والعمل)، المحذوف من آخر المنادى ، وعلته(الاختصار والتخفيف).

ومما يتعلق بالأبنية: حذف لام نحو (بنون) ، مما ألحق بجمع المذكر وعلته (حمل الفرع على الأصل، والثقل في المفرد)[٤]، حذف لام نحو (يد ودم) ، وعلته (الاستثقال أو اجتماع الساكنين) ، حذف لام (علُ) ، وعلته (الاستثقال أو اجتماع الساكنين) ، حذف الياء الثالثة في التصغير، والعلة فيها(الاستثقال) ، حذف ألف العوض في التصغير ، وعلته (اجتماع الساكنين) ترك النسب نسيا، وعلته (كثرة الاستعمال). حذف ألف(اسم) .

---

(١) سورة الأحقاف: ١٥.

(٢) أمالي ابن الحاجب ـ عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ) تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة . دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت ١٤٠٩ هـ ٢٥١/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤١٩.

(٤) ثقل الحركة على حرف العلة في المفرد، وثقل اجتماع الساكنين في الجمع.

المبحث الأول
الحذف نسيا من المفردات والتراكيب

حذف حركة العين من(لست)

لعل منشأ الخلاف في فعلية ليس هو شبهها الحرف(ما) في المعنى، قال سيبويه: " فمعنى ليس النفيُ كما أنّ معنى كان الواجبُ " (١)، فخالفت بذلك بقية الأفعال ؛ ذلك لأن سلب المعاني ليس أصلا في الأفعال، وهي عند من قال بفعليتها لا تتصرف؛ فلفظها ماض ومعناها نفي الحال .(٢)

ودليل فعليتها اتصال تاء التأنيث، و الضمائر المرفوعة البارزة بها، قال سيبويه : " تقول لستَ، ولستِ، وليسوا، وعبدُ الله ليس ذاهبا، فتَبْنِي على المبتدأ وتُضْمِرُ فيه " (٣) وأصلها ليِس بوزن(فعِل)بكسر العين(٤) كـ صيِد، سكنت ياؤه إسكان اللام في عَلْم ؛ تخفيفا لكثرة الاستعمال، ولزمها السكون حتى صارت في حكم ياء ليت، قال سيبويه في باب ما الواو والياء فيه ثانية : " وأما ليس فإنها مسكنة من نحو قوله: صيد، كما قالوا عَلْم ذاك في عَلِم ذاك، فلم يجعلوا اعتلالها إلا لزوم الإسكان ؛ إذ كثرت في كلامهم ولم يغيروا حركة الفاء، وإنما فعلوا ذلك بها حيث لم تكن فيها يَفْعَلُ وفيما مضى من الفعل، نحو قولك: قد كان ثم ذهب، ولا يكون منها فاعلٌ ولا مصدر ولا اشتقاق، فلما لم تصرف تصرُّف أخواتها جعلت بمنزلة ما ليس من الفعل نحو ليت، لأنها ضارعتها، ففعل بها ما فعل بما هو بمنزلة الفعل وليس منه. " (٥)

لذا خالفوا بها فقالوا(ليس) ولم يقولوا(لاس)، قال سيبويه عند حديثه عن كسر الياء من(يِحب): " وقالوا: يحب كما قالوا: يئبى، فلما جاء شاذاً على بابه على يفعل خولف به كما قالوا: يا الله، وقالوا: ليس ولم يقولوا لاس، فكذلك يحب " (٦)

ووضحه السيرافي قائلا : " وقالوا: ليِس ولم يقولوا لاس، وكان حقه أن يقال؛ لأنه فعل ماضي وثانيه ياء وهو على فعِل، وإذا تحركت الياء وقبلها فتحة قلبوها ألفا، كما قالوا: هاب ونال، وأصله: هيب ونيل، فقولهم ليِس شاذّا " (٧) (٧)

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ٥٩ (بتصرف)، وذهب ابْن السراج والفارسي إلى أن ليس حرف لا فعل ؛ لأنها لا تتصرف، أي: لا يأتي منها المضارع والأمر، ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٧)، والمسائل الحلبيات صـ ٢١٩. .

(٢) قال ابن هشام : " ليس كلمة دَالَّة على نفي الْحَال وتنفي غَيره بِالْقَرِينَةِ نَحْو لَيْسَ خلق الله مثله " مغني اللبيب (صـ ٣٨٦) و ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٩٣، و همع الهوامع ٤٢٢/١ .

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ٥٧.

(٤) والدليل على أن العين كانت مكسورة أن فتحة العين لا تحذف، فلا يقال في ضرَب: ضَرْب، كما يقال في عَلِم: عَلْم، وباب فُعل – بالضم – لا يجئ فيه الأجوف اليائي إلا هَيُؤ، وهو شاذ. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١٥٠/٣.

(٥) الكتاب لسيبويه ٤/ ٣٤٣،٣٤٤، وينظر: شرح السيرافي على الكتاب ٢٣٦/٥.

(٦) الكتاب لسيبويه ٤/ ١٠٩.

(٧) شرح السيرافي على الكتاب ٤/ ٤٨٦.وينظر: أدب الخواص في المختار من بلاغات قبائل العرب وأخبارها وأنسابها .الحسين بن علي بن الحسين، أبو القاسم الوزير المغربي (ت ٤١٨هـ) صـ ١١٨.

ولا يكون(فعُل) بالضم ؛ لأن باب(فعُل)،لا يجئ فيه الأجوف اليائي إلا هَيُؤ، وهو شاذ، جاء في التذييل : " ولا تكون مضمومة لتعديها؛ ولأن هذا المثال لا يكون في المعتل العين بالياء" .[١]

ومع التسليم بكسر عينها وجدناها تخالف الأفعال الماضية المعتلة العين عند إسنادها إلى الضمائر المرفوعة، فالأفعال نحو: جُدت وطُلت، أصله جودت وطُولت بضم الواو، فسكن آخر المسند ونقلت ضمة ما قبله وهو الواو إلى فاء الفعل ، وحذف حرف العلة، فقيل: جدت وطلت، وكذا القول في خِفت وهِبت بكسر الخاء، والهاء، فإن أصلهما خوفت وهيبت، على(فعِل) بكسر العين بدليل: أخاف وأهاب، ففعل فيهما ما تقدم من الإسكان والنقل والحذف[٢]

وإن كانت حركة العين فتحة أبدلت حرفا يجانس المحذوف ثم ينقل، وذلك نحو: قُلت وبِعت، فأصلهما : قَوَلْتُ، وبَيَعْتُ، فنقلت(قولت) إلى(قَوُلت)؛ لأن الضمة من الواو، ونقلت(بَيَعت) إلى(بَيِعْت)؛ لأن الكسرة من الياء، ثم قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت ألفا في التقدير، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير،(التاء)، فسقطت العين، فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها، فصارت(قلت، وبعت)؛ ذلك لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه؛ ليكون ذلك دلالة على حذف العين وأمارة للتصرف.[٣]

قال سيبويه : " وأما قلت فأصلها فَعُلتُ معتلة من فعَلت، وإنما حولت إلى فعُلت ليغيروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتل؛ فلو لم يحولوها وجعلوها تعتل من قَوَلْت لكانت الفاء إذا هي ألقي عليها حركة العين غير متغيرة عن حالها لو لم تعتل، فلذلك حولوها إلى فعُلت فجعلت معتلة منها. وكانت فعُلت أولى بِفعَلت من الواو من فعِلت لأنهم حيث جعلوها معتلة مُحَوّلة الحركة، جعلوا ما حركته منه أولى به، كما أن يغزو حيث اعتل لزمه يفعل، وجعل حركة ما قبل الواو من الواو، فكذلك جعلت حركة هذا الحرف منه. " [٤]

و أما(ليس) فلم يجر على قياس نظائره بنقل حركة يائه قبل حذفها إلى اللام منه عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة، فلم يقولوا فيه :(لِست) بل أبقوا فاء الكلمة على فتحها، وحذفوا حركة العين نسيا، ثم حذفوا العين وقالوا(لست) بفتح اللام، وعلة ذلك أوضحها الرضي بقوله : " ولم يفعلوه في لَسْتُ أي: لم يكسروا اللام مع أنه يائي من باب فَعِل المكسور العين، وأحدهما يكفي للكسر كبِعت وخِفت، فكيف بهما جميعاً؟ وذلك لأنه لما لم يَتَصَرَّف حذفت الكسرة نسياً ولم تنقل إلى ما قبل الياء، فصار(ليْس) كـ(ليْت)، ولم يقلبوا الياء ألفاً لأن ذلك تصرف، كما أن نقل حركة الياء إلى ما قبلها تصرف، فلما كان الفعل غير متصرف لم يتصرف فيه بقلب ولا نقل، بل حذفت الحركة نسياً " [٥]

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ١١٨.
(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٣.
(٣) ينظر: المنصف لابن جني صـ ٢٣٤.
(٤) الكتاب لسيبويه ٤/ ٣٤٠، وينظر: التعليقة على الكتاب ٢٢/٥.
(٥) شرح الرضي على الشافية٣/ ١٥٠(بتصرف)

وقد جعل ابن عصفور عدم النقل في(لست) أصلا يقاس عليه، حيث قال: " وأمَّا(ظَلْت، ومَست) في لغة من فتح الميم فحذفوا، ولم ينقلوا فيهما الحركة، تشبيهًا لهما بـ(لَسْتُ)، لمَّا كان لا يُستعمل لهما مضارع إذا حُذفا كما لا يستعمل لـ(لَيسَ) مضارع؛ ولأنَّ المشبَّهَ بالشيء لا يقوى قوَّة ما يُشبَّه به " .(١)

ولم يرتض ابن الحاجب نقل الحركات عند إسناد الفعل الأجوف إلى ضمائر الرفع ؛ بل يرى أنها حركات اجتلبت لمناسبة حرو ف العلة، فالضم في(قُلت) ونحوه للدلالة على الواو، والكسر في(بِعت) ونحوه للدلالة على الياء لا للنقل، وجزم بصحته حيث قال : " وأمّا باب(سدته) فالصّحيح أنّ الضّمّ لبيان بنات الواو، لا للنّقل، وكذلك باب(بعته)، وراعوا في باب(خفت) بيان البنية " (٢)

وإنما لم يفرقوا بين ذوات الواو والياء في خِفْت وهِنْت؛ لأنه كان يمكنهم مراعاة البنية والدلالة عليها في خِفت؛ لأن كسرة فاء الفعل تدل على كسرة العين؛ لأن الكسرة فيها نقلت إلى الفاء، وفرقوا في قلت وبعت؛ لأن الضمة في(قُلت) لا تدل على فتح العين، وكسرة الفاء في:(بِعْت)، و(هِنْت) لا تدل على الياء المحذوفة.(٣)

وحجته لذلك : أنه لو لم يجعل للدلالة وجعل للنقل كما قالوه، لزم نقل باب أصلي إلى باب فرعي وهو خلاف الأصل، والغرض المذكور يحصل بدون النقل من باب إلى باب، وَبَابُ فَعُلَ المضموم العين وَفَعِلَ المكسور العين في الأغلب يختص كل منهما بمعنى مخالف لمعنى فَعَلَ المفتوح العين، ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل، لا لفظية ولا معنوية ؛ أما المعنى فلأنه لا يدعي أحد أن قُلْتُ وَبِعْتُ تَغَيَّرَا عما كانا عليه من المعنى، وأما اللفظ فلأن الغرض قيام دلالة على أن أحدهما واوي والآخر يائي، ويحصل هذا بضم فاء(قال)، وكسر فاء(باع) من أول الأمر بعد إلحاق الضمير المرفوع المتحرك بهما وسقوط ألفهما للساكنين من غير أن يُرْتَكب ضَمُّ العين وكسرها، ثم نقل الحركة من العين إلى الفاء.(٤)

وقد يعترض على ذلك :بأنه لو كانت الكسرة دالة على الياء، لدلت عليها في (خفت)

والرد عليه: أن بنية الفعل يُبَقَّى عليها وتراعى بقدر ما يمكن، وذلك يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التي كانت في الأصل على العين؛ لأن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين فقط، ولم يمكن هذا التنبيه في فَعَل المفتوح العين نحو قَوَلَ وَبَيَعَ؛ لأن حركتي الفاء والعين فيه متماثلتان، فتركوا هذا التنبيه فيه ونَبَّهُوا على البنية في(فَعِلَ وَفَعُل) فقط، فقالوا في فعِل نحو خاف وهاب: خِفْتُ وَهِبْتُ، وَسَوَّوا بين الواوي

(١) الممتع الكبير في التصريف . علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) . مكتبة لبنان .الأولى ١٩٩٦ صـ٤٢٠ .٤١٩.

(٢) الشافية في علمي التصريف والخط صـ ٦٣، ١٠٣.

(٣) شرح ركن الدين على الشافية١/ ٢٤٨.

(٤) شرح الرضي على الشافية ٧٩/١.

واليائي ؛ لما ذكرنا أن المهم هو التنبيه على البنية.

ومهما يكن من أمر حركة فاء الفعل الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة،(نقل أم مناسبة) نحو : قلتُ، وبعتُ ، وخفتُ، فالنقل فيها ـ عند من قال به ـ دليل على تصرفها، وعدمه في(لست) دليل على جمودها، قال ابن جني: " فإن قيل: ولِمَ نُقلت(قُلْت) إلى(فَعُلت) وبِعْت إلى فَعِلت؟، قيل: لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه؛ ليكون ذلك دلالة على حذف العين، وأمارة للتصرف، ألا ترى أن " ليس " لما لم يريدوا فيها التصرف، لم يغيروا حركة الفاء وذلك قولهم: لَستُ " .(١)

على أن في حذف حركة العين من (لست) نسيا مخالفة أنست بمخالفة، فكما خالفت(ليس) سائر الأفعال في(فَعِل)، خالفت كذلك في(فَعِلتْ) يقول سيبويه في باب ما شذ من المضاعف فشبه بباب أقمت : " ولم يقولوا في فعلت لِست البتة؛ لأنه لم يتمكن تمكن الفعل، فكما خالف الأفعال المعتلة وغير المعتلة في فعْل كذلك يخالفها في فعلت"(٢)

هذا و قد حكى الفراء ضم اللام في لُستُ فقال : " قَالُوا: لُسْتُم يُريدون لَستُم " (٣)، بنقل حركة الياء إلى اللام منها عند إسنادها إلى ضمائر الرفع، فدل ذلك على أنها بنيت مرة على فعِل(بكسر العين) ومرة على فعُل(بضم العين)، وجاء في التذييل: " وقد نقل الفراء أن بعضهم قال: لِست بكسر اللام " (٤)

حذف مفعول نحو أعطى:

لمّا كان المفعول فضلةً تستقلّ الجملةُ دونه، وينعقِد الكلامُ من الفعل، والفاعل بلا مفعول، جاز حذفُه وسقوطُه، وإن كان الفعلُ يقتضيه، وحذفه على ضربين : الأول أن يحذف لفظا لكنه مراد معنى وتقديرا، فيكون سقوطُه لضرب من التخفيف، وهو في حكم المنطوق به، وهو الذي يسميه النحويون:(الحذف اختصارا) ولا يحذف إلا لدليل كقوله تعالى: { ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا}(٥) فهو على إرادة الهاء، وحذفها تخفيفا ؛ لطول الكلام بالصلة .

والثاني :أن يجعل بعد الحذف نسيا منسيا، كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل به ؛ (٦) وذلك مثل قولهم : فلان يُعطِي ويمنع، ويضُرّ وينفَع، ويصِل ويقطع " ، والمراد: يعطي ذَوِي الاستحقاق، ويمنع غيرَ ذَوِي الاستحقاق، وينفع الأَوِدّاءَ، ويضرّ الأعداءَ، إلّا أنّه حُذف، ولم يكن ثمَّ موصولٌ يقتضى راجعًا، ولم يكن المرادُ إلّا الإخبارَ بوقوعِ الفعل من الفاعل لا غيرُ، فصار

(١) المنصف لابن جني ٢٣٤/١، وينظر : شرح ابن يعيش على المفصل ٣٨٣/٤ .
(٢) الكتاب لسيبويه ٤/ ٤٢٢ وينظر: المقتضب ١/ ٢٤٦.
(٣) معاني القران ٦٢/٣.
(٤) التذييل والتكميل ٤/ ١١٨، وينظر: همع الهوامع ٤٢٢/١.
(٥) سورة المدثر: ١١.
(٦) ينظر: المفصل ص ٧٩ و شرح ابن يعيش على المفصل ٤١٨/١ و ٤١٩، والبديع في علم العربية ١٣٨/١، والكناش في فني النحو والصرف ١٦٠/١.

كالفعل اللازم في الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل.

يقول الزمخشري : " وحذف المفعول به كثير. وهو في ذلك على نوعين: أحدهما أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً. والثاني أن يجعل بعد الحذف نسياً منسياً، كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل به. فمن الأول قوله عز وجل {يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ }[١]...ومن الثاني قولهم فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع " [٢]، ومنه قوله عز وجل:{وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي}[٣]، وقول ذي الرمة:[٤]

وإنْ تعتذرْ بالمَحْل من ذي ضُروعها
إلى الضَّيْف يَجْرَحْ من عراقيبها نَصْلِي

(١) سورة الإسراء: ٣٠.
(٢) المفصل للزمخشري صـ ٧٩ .
(٣) سورة الأحقاف: ١٥.
(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه بتحقيق عبد الرحمن المصطاوي . دار المعرفة . بيروت ـ الأولى ٢٠٠٦م صـ ٢١٩، وخزانة الأدب للبغدادي ٢/ ١٢٨، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٦٣، و شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤١٨، والتذييل والتكميل ٧/ ٥٥، والمَحْل: انقطاع المطر، ويبس الأرض من الكلأ. وعراقيب: جمع عرقوب، وهو من الدابة ما يكون في رجلها بمنزلة الركبة في يدها. وكل ذي أربع عرقوباه في رجليه وركبتاه في يديه. والنصل: حديدة السيف والسكين والرمح والسهم.
والشاهد فيه قوله: " يَجْرَحْ " ، والمراد: يجرحْها، فأجري المتعدي مجرى اللازم فحذف المفعول ؛ مبالغة في إثبات المعنى ؛ و قد جعله بعضهم :على أنه من باب التضمين فحذف مفعول يجرح لتضمنه معنى يؤثر بالجرح . وقيل : ضمن معنى يعث أو يفسد فإن العيث لازم يتعدى بفي، يقال عاث الذئب في الغنم أي : أفسد .

وقال أيضا عندي توجيه قوله تعالى {وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ }[٥]، " والمفعول الساقط من(لَا يُبْصِرُونَ) من قبيل المتروك المطرح الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال، لا من قبيل المقدر المنوي، كأنّ الفعل غير متعدّ أصلا " [٦]؛ وذلك لأن المحذوف لا يظهر بالإعراب، وإنما يظهر من تصفح المعنى.

وجاء في شرح الرضي : " أن حذف المفعولين معا في باب أعطيت، يجوز بلا قرينة دالة على تعينهما فتحذفهما نسيا منسيا، تقول: فلان يعطى ويكسو؛ إذ يستفاد من مثله فائدة من دون ذكر المفعولين " [٧] وهي: كونه أبلغ في المدح من القصد إلى مفعول، على طريقة خصوص أو عموم.[٨]، إضافة إلى أن التعبير بلفظ المضارع غير مقيد بمفعول، يفيد دوام الحدث، يقول الشاطبي : " والعرب تعبر بالمضارع وتريد به الدوام من غير انقطاع كقولهم: فلان يعطى ويمنع، أي: شأنه هذا ودأبه أبدًا " .[٩]

وناظر الجيش لا يرى في مثل ذلك حذفا؛ فلم يذكر للفعل مفعول؛ وفرق بين حذف الشيء وعدم ذكره؛ فإن الحاذف يقدر المتعلق فيتقيد الفعل به؛ لأن المقدر في حكم المذكور، أما إذا لم يقصد المتكلم متعلقا؛ بل قصد الإخبار بوقوع الفعل دون نظر إلى متعلق، فلا شك أنه لا يقدر

(٥) سورة البقرة: ١٧.
(٦) الكشاف ١/ ٧٥ .
(٧) شرح الرضي على الكافية ٤/ ١٥٤ وينظر: ٣٤٤/١ .
(٨) أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٥١.
(٩) المقاصد الشافية ٢٨٢/١.

شيئا، وإذا لم يقدر فلا حذف، ولهذا قال أصحاب علم المعاني: إنه إذا كان الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل مطلقا، أو نفيه عنه كذلك ينزل المتعدي حينئذ منزلة اللازم؛ فلا يذكر له مفعول ولا يقدر أيضا؛ لأن المقدر في حكم المذكور .(١)

وعليه يكون المعنى في جميع ذلك، على إثباتِ المعنى في نفسهِ للشيء على الإطلاقِ وعلى الجملة من غير أن يتعرَّضَ لحديثِ المفعولِ، حتى كأنك قلتَ: " صار إليه الحَلُّ والعَقْدُ، وصار بحيثُ يكون مِنه حَلٌّ وعقْدٌ، وأمرٌ ونَهْيٌ، وضَرٌّ ونَفْعٌ " ، وعلى هذا القياس.(٢)

ومن هذا الباب الذي يستقيم المعنى فيه بحذف المفعول قوله: {هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ}(٣) وقوله: {وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى * وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا }(٤) المعنى : هو الذي منه الإحياء والإماتة والإضحاك و الإبكاء، ومنه قوله { لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ}(٥) فلم يذكر ما يلد، ولو ذكر لفسد المعنى.

وهكذا كلُّ موضعٍ كان القصدُ فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلًا للشيء، وأن تخبر بأنَّ مِن شأنِه أن يكونَ منه، أوْ لا يكونُ إلاَّ منه، أوْ لا يكونَ منه، فإنَّ الفعلَ لا يُعدَّى هناك، لأَنَّ تعديته تَنْقُضُ الغرضَ وتُغيِّر المعنى.(٦)

جاء في التصريح : " الخلاف في الحذف وعدمه، مجرد اصطلاح عند النحويين وليس من الحذف في شيء عند البيانيين؛ لأن غرض المتكلم يختلف في إفادة المخاطب، لأنه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بمفعول، فيسند الفعل إلى مصدر فيقول: وقع ظن أو علم، وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول: فلان يظن أو يعلم، فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر، وحينئذ، فلا يقال إنه حذف منه شيء كما لا يقال في القاصر أنه حذف منه شيء " .(٧)

والأولى خلاف ذلك : فمعلوم أن المتعدي من الأفعال ما يتعدى بنفسه إلى المفعول لا ما لم يذكر له مفعول، و لكن قد يعرض له الحذف نسيا(في اللفظ والتقدير) في بعض مواضع ؛ توكيدا، ومبالغة تُشعر بكمال الاقتدار وتحكيم الاختيار، والمعنى أن هذا شأنه(٨) .

وأما الحذف نسيا أي:(اقتصارا) في باب ظن وأخواتها، فذكر بعضهم الإجماع على عدم جوازه، قال السيوطي : " وَأما حذف المفعولين اقتصارا فَلَا يجوز بِلَا خلاف لِأَن أَصلهمَا الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر وَذَلِكَ غير جَائِز فيهمَا " .(٩)

(١) تمهيد القواعد ١٧٦٤/٤.
(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ١٢٧/١ معاني النحو للسامرائي ٩٤/٢ و٢/ ٩٦.
(٣) سورة غافر: ٦٨.
(٤) سورة النجم: ٤٣، ٤٤.
(٥) سورة الإخلاص: ٣.
(٦) دلائل الإعجاز ١٢٨/١.
(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٣٧٧/١ .
(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٢ ١، والارتشاف ١٤٨٢/٣.
(٩) همع الهوامع ١/ ٥٥٠

وظاهر كلام سيبويه يفيد أنه يجيزه، حيث قال : " وأمَّا ظننتُ ذاك فإنما جاز السكوتُ عليه ؛ لأنك قد تقول ظننت، فتقصر كما تقول ذهبت، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب. فذاك ههنا هو الظّنُّ، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن، وكذلك خِلتُ وحسِبت، ويدَلُّك على أنَّه الظنُّ أنّك لو قلتَ خلتُ زيدا وأُرَى زيدا لم يجز "(١)

قوله :(ظننت ذاك) يشير إلى إعمال(ظن) في المصدر، كما تعمل فيه الأفعال التي لا تتعدى في المصدر إذا قلت: قمت قيامًا(٢) .

وعبارة الفراء عند حديثه عن(بين ذلك) من قوله تعالى : {عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ}(٣) تفيد عدم حذف مفعولي ظن، ولكن ينوب عنهما ما يدل عليهما، حيث قال : " (بَيْنَ) لا تصلح إلا مع اسمين فما زاد، وإنّما صلحت مع «ذلِكَ» وحْدَه لأنه فِي مذهب اثنين، والفعلان قد يجمعان ب(ذلك) و(ذاك) ألا ترى أنك تقول: أظنُّ زيدا أخاك، وكان زيدٌ أخاك، فلا بد لكان من شيئين، ولا بد لأظن من شيئين، ثُمَّ يجوز أن تقول: قد كان ذاك، وأظنُّ ذلك، وإنما المعنى فِي الاسمين اللذين ضَمَّهما ذلك: بين الهرم والشباب " .(٤)

وقد ارتضاه بعض المتأخرين، كابن مالك حيث قال في النظم:(٥)

وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ
سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفعُولِ

والرضي حيث قال : " اعلم أن حذف المفعولين معا في باب أعطيت، يجوز بلا قرينة دالة على تعينهما فتحذفهما نسيا منسيا، بخلاف مفعولي باب علمت وظننت، فإنك لا تحذفهما معا نسيا منسيا، فلا تقول: علمت، ولا ظننت ؛ وذلك لعدم الفائدة، من حذف مفعولي ظن نسيا؛ لأنه من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين، وأما مع القرينة، فلا بأس بحذفهما، نحو: من يسمع يخل، أي : يخل مسموعه صادقا.(٦)

مراده أن الحذف اقتصارا فيه استعمال هذه الأفعال على خلاف وضعها الأصلي ؛ لأنها موضوعة لإفادة الإعلام بأن النسبة بين المبتدأ والخبر حاصلة ، كما دلت عليه هذه الأفعال من علم أو ظن أو نحوهما، فإذا قطعت عنهما عريت عن الفائدة ؛ إذ من المعلوم أن الإنسان لا يخلو من علم أو ظن في غالب أوقاته.(٧)

يبدو مما سبق أن مسوغ حذف المفعول نسيا في نحو أعطى التوكيد و المبالغة في إثبات المعنى، على أن استقامة المعنى تقتضي الحذف

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ٤٠.
(٢) ينظر : الأصول في النحو ١/ ١٨١ وحذف البدل في : ظننت ذاك، فقد جعل ذاك مفعولا مطلقا على تقدير: ظننت ذاك الظن.
(٣) سورة البقرة: ٦٨.
(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٥.
(٥) ينظر: ألفية ابن مالك ص ٢٤.
(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ١٥٤.
(٧) إيضاح المبهم صـ ٢٩٢.

أحيانا، كما في قوله تعالى { لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ}[١] ، وقوله تعالى : {وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى }[٢] فقد قال الرازي تعليقا عليها: " أَضْحَكَ وَأَبْكَى لَا مَفْعُولَ لَهُمَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّهُمَا مَسُوقَتَانِ لِقُدْرَةِ اللَّهِ لَا لِبَيَانِ الْمَقْدُورِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْمَفْعُولِ. يَقُولُ الْقَائِلُ: فُلَانٌ بِيَدِهِ الْأَخْذُ وَالْعَطَاءُ يُعْطِي وَيَمْنَعُ وَلَا يُرِيدُ مَمْنُوعًا وَمُعْطًى " [٣]

وأما في باب ظن فالأولى جواز الحذف يقول ابن الأثير : " وسواء كان مفعولا واحدا أو اثنين أو ثلاثة، فلك حذفها إذا شئت، وكان غرضك إعلام المخاطب بصدور هذه الأشياء منك لا غير، تقول: ضربت وأعطيت وظننت وأعلمت، فلا تذكر مع واحد منها مفعولا " [٤]

حذف عامل المصدر:

الأصل عدم حذف عامل المصدر المؤكد لعامله[٥] ؛ لأن هذا المصدر مسوق لتأكيد معنى عامله في النفس، وتقويته، وتقرير المراد منه، أي: لإزالة الشك عنه، ولبيان أن معناه حقيقي لا مجازي، فالحذف مناف لتلك الدواعي، معارض للغرض من الإتيان به[٦]

ولكنهم قد التزموا حذفه في بعض مواضع لما في ذلك من الاختصار مع إعطاء معنى التوكيد المصدري، كأن يكون المصدر نائبا عن فعله دالا على الأمر، نحو: ضربا زيدا، فالمصدر حينئذ لا يكون مؤكدا، وهو مع ذلك منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوبًا، وفاعل المصدر النائب مستتر وجوبًا[٧]تقديره :أنت وقد انتقل إليه هذا الفاعل بعد حذف فعل الأمر.[٨]

وقد اختلفوا فيما ينتصب بعد هذا النوع من المصادر، فظاهر كلام سيبويه :أن النصب بعد المصادر المذكورة بها أنفسها لا بالأفعال المضمرة،؛ وذلك لنيابتها عن الأفعال في المعنى والاستعمال، حيث قال في باب ما جرى في الاستفهام ...مجرى الفعل: " ومما أُجرى مُجرى الفعل من المصادر قول الشاعر:[٩]

---

(١) سورة الإخلاص: ٣.
(٢) سورة النجم: ٤٣.
(٣) مفاتيح الغيب. لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت٦٠٦هـ) . دار إحياء التراث العربي – بيروت . الثالثة – ١٤٢٠ هـ ٢٧٩/٢٩ .
(٤) البديع في علم العربية ١/ ١٣٨، وينظر: حاشية الصبان ٤٨/٢.
(٥) وهو على نوعين: واقع في الطلب، وواقع في الخبر، فالأول: هو الواقع أمرا أو نهيا " كندلا اللذ كاندلا " في قوله " من الطويل " : فندلا زريق المال ندل الثعالب، والثاني: ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله، كقولهم عند تذكر النعمة: " حمدا وشكرا لا كفرا " ، وعند تذكر الشدة: " صبرا لا جزعا " ، وعند ظهور معجب: " عجبا " ، وعند الامتثال: " سمعا وطاعة . ينظر :شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١/ ٤٧٣. ٤٧٥ .
(٦) النحو الوافي ٢/ ٢١٩.
(٧) هذا الضمير واجب الاستتار ؛ لأنه واقع بدلا من فعله في الأمر، والأمر يستتر معه الضمير وجوبا.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢٩ .
(٩) الكتاب لسيبويه ١/ ١١٦، والبيتان من بحر الطويل، وهما لأعشى همدان في الكامل في اللغة والأدب للمبرد ١٤٩/١، والحماسة البصرية ٢٦٢/٢، وللأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ١٠٤١/٣، والدهناء: رملة من بلاد تميم. عيابهم: جمع عيبة ما يجعل فيه الثياب. دارين: اسم سوق ينسب إليه المسك بالشام، وبجر: جمع أبجر، وأصل بالجرة نتوء في السرة. وندلا: الأخذ باليدين بسرعة (خطف) .زريق: اسم قبيلة ويريد أن الحقائب مملوءة جدا. والثعلب يضرب به المثل في الأخذ.

يمرون بالدَّهْنا خِفافاً عِيابُهمْ
ويَخْرُجن من دارِينَ بُجْرَ الحقائب

على حِينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهِمْ
فَنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدلَ الثَّعالِبِ

كأنّه قال: أندلْ " [1] وقال المرّار الأسدي:[2]

أَعَلاقةً أُمَّ الوليِّدِ بعد ما
أَفْنَانُ رأْسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ

فقوله :(كأنه قال اندل) يفيد :أن(ندلا) مصدر ناب عن فعل الأمر المخاطب(اندل) في الدلالة على معناه(الطلب)وفي نصبه الظاهر بعده .

ولا يمنع من ذلك كون الفعل لا يستغنى عن تقدير عامليّته بالنسبة إلى نصب المصدر، ولكنه غير صالح للإظهار، حيث صار نسيا منسيّا[3]؛ استغناء بالمصدر عنه، وعن النطق بصيغته؛ لقيامه مقامه في المعنى والاستعمال؛ فلا يذكر معه لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه.

و الفراء يجعل العمل للمصدر بعد حذف فعله نسيا، بشرط عدم تقديم معموله عليه حيث يقول: " والاسم لا يَنصب شيئًا قبله تَقُولُ: ضربًا زيدًا، ولا تَقُولُ: زيدًا ضربًا. فإن قلته نصبت زيدًا بفعل مضمر قبله)؛ وذلك لأن المصدر فرع في العمل على الفعل، والفرع ينحط عن درجة الأصل، فلا يتقدم معموله عليه " [4]

ودليل إعماله عند بعضهم إضافته إلى معموله في قوله تعالى: {فَضَرْبَ الرِّقَابِ}[5]، فلو لم يكن معمولاً له، ما جازت إضافته إليه.

وقد قبحه ابن السراج بقوله.: " وقوم يجيزون ضرب زيدٍ، وأنت تريدُ: ضربًا زيدًا ثم تضيف، وهذا عندي قبيحٌ ؛ لأن ضربًا قامَ مقامَ(اضربْ)، واضربْ لا يضاف " [6]

ويجاب عنه بأنه وإن كان المصدر نائبا عن فعله في الدلالة على معناه، فلم يكن المعنى الذي قصد إليه مساويا تماما لمعنى الفعل، فالأمر للطلب المحض، والمصدر للإفصاح فالمصدر شبيه بالأمر من مادته الاشتقاقية فيصير نحو:(ضربًا زيدًا) شبيهًا بقولك: " اضرب زيدًا " ، ولكنه ليس هو هو، فهو يشبهه من حيث إسناده إلى مخاطب. وهذا المخاطب لا يظهر في الكلام.[7]

---

(١) لم يكن المعنى الذي قصد إليه مساويًا تمامًا لمعنى "اندل" ، وإنما أراد بذلك معنى إفصاحيًّا آخر انفعاليًّا فيه من الحث والحض على العجلة والخفة في محاولة الهرب ما عززه الشاعر بقوله: " ندل الثعالب " ، وهي معانٍ لا توجد في صيغة الأمر المجردة. (ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها د تمام حسان ص٢٥٥.

(٢) البيت من الكامل وهو للمرار الأسدي في الكتاب ١١٦/١وإصلاح المنطق صـ ٤١،وشرح السيرافي على الكتاب ٤٤٧/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٦٨، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٦٤ والعلاقة: علاقة الخصومة وعلاقة الحب، والفنن: الغصن وهو الخصلة من الشعر، والثغام: نبات إذا يبس ابيض لونه، والمخلس: المختلط. ينظر : الصحاح (علق، ثغم)

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٦٢، و شرح التسهيل ١٢٩/٣،و تمهيد القواعد ٦/ ٢٨٦٧.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٣.

(٥) سورة محمد: ٤.

(٦) الأصول في النحو ٢/ ١٧٢و ينظر: شرح شذور الذهب للجو جري ٢/ ٦٨١، وشرح ابن عقيل ١٧٦/٢، وتمهيد القواعد ٢٨٦٧/٦.

(٧) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها. تمام حسان صـ٢٥٤و٢٥٥.

وقد جعل ابن يعيش انتصاب المعمول بالمصدر نيابته عن العامل المحذوف لا بحكم المصدرية، وذلك تنظيرا بإعمال الظرف في الحال لنيابته عن متعلقه المحذوف حيث قال : " لا يبعد عندي أن يكون هذا المصدر عاملًا في " زيد " لنِيابته عن الفعل، لا بحكمِ أنّه مصدر، كقولك: " زيدٌ في الدار قائمًا " ، فالعاملُ في الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه؛ وذلك لنيابته عن الفعل؛ كذلك هاهنا، ويكون فيه ضميرُ فاعل نُقل إليه من الفعل، وهو ضمير المخاطب، كما نقل الضمير من الفعل إلى الظرف في " زيدٌ في الدار قائمًا " .[1] بل ناصب الظرف أحق بأن ينسب العمل إليه؛ لكونه صالحا للإظهار قريب العهد بالإضمار، بخلاف عامل المصدر المشار إليه، فإنه غير صالح للإظهار ولا قريب العهد بالإضمار، فقد صار نسيا منسيا " [2]

ولو أظهر الفعل، وقلت: " اضْرِب ضَربًا زيدًا"، لم يكن العامل في " زيدًا " إلَّا الفعلَ دون المصدر، كما أنّك لو أظهرت العامل في الظرف، وقلت: " زيد استقرَّ في الدار قائمًا " ، لم يكن العامل في الحال إلَّا الفعلَ دون الظرف، وكان خاليًا من الضمير [3]

وقد ذهب المبرد ، وتبعه ابن السراج وجماعة إلى أن العامل المحذوف في حكم الملفوظ به، وليس منسيا ؛ لذا ينتصب به المصدر والاسم المذكور بعده ؛ وعليه يكون المصدر قد ناب عن فعله في الدلالة على المعنى دون العمل.[4]

قال المبرد : " فَإِن لم يكن فِي معنى أَن وصلتها أعملته عمل الْفِعْل إِذْ كَانَ نكرَة مثله فَقدمت فِيهِ وأخرت، وَذَلِكَ قَوْلك :ضربا زيدا، وَإِن شِئْت قلت :زيدا ضربا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي معنى أَن إِنَّمَا هُوَ أَمر، فقولك ضربا زيدا ينْتَصب بِالْأَمر كَأَنَّك قلت اضْرِب إِلَّا أَنه صَار بَدَلا من الْفِعْل لما حذفته " .[5]

وقد احتج العكبري لذلك: بأن الأصل في العمل للأفعال، وإنما يعمل من المصادر ما يشبه الفعل، والمصدر في نحو ضرباً زيدا، لا يشبه الفعل ؛ لأنه لا يقدر بأن والفعل[6] ؛ ثم قال: وربَّما وَقع فِي كَلَام بعض النحويين أنَّ(ضربا) هَذَا هُوَ الْعَامِل وَذَلِكَ تجوّز من قَائِله.[7]

وقد يضعف هذا بأن إعمال(ندلا وعلاقة) وأشبهاهما أولى من إعمال ضرب وشبهه، لأن في: ندلا وعلاقة ما في ضرب من وجود أصالة

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٤، وينظر :شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٧١١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢٩، وشرح الكافية الشافية ٦٥٩/٢،وهمع الهوامع ٦٤/٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٤.

(٤) شرح السيرافي على الكتاب ٤٥/٢، ٤٦.

(٥) المقتضب٤/ ١٥٧ وينظر: الأصول لابن السراج ١٣٩/١.

(٦) المصدر المقدر بأن والفعل يشبه الفعل المشتق منه في أنَّ حُرُوفه فِيهِ وأنَّه يُشَارِكهُ فِي الدّلَالَة على الْحَدث وأنَّه يكون للأزمنة الثَّلَاثَة جرى مجرى اسم الفاعل، فعمِل عملَه، .اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٤٨.

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٤٨.

الفعل، إلا أن(ندلا وعلاقة) واقعان موقع فعلين محضين، يبضرْب واقع موقع حرف وفعل. ونسبة العمل إلى ما هو بمعنى ما هو العامل نفسه أولى من نسبته إلى ما هو بمعنى جزءين أحدهما عامل والآخر جزء غير عامل.(١)

وظاهر عبارة السيرافي في شرحه على الكتاب تقيد التفصيل حيث قال : " اعلم أنك إذا قلت: (ضربا زيدا)، فتقديره:(اضرب ضربا زيدا) فضرب منصوب بالفعل المضمر، فينبغي أن يكون(زيد) منصوبا بذلك الفعل أيضا، وقد جرت عادة النحويين في هذا بأن يقولوا: إن(زيدا) منصوب بالضرب، وحقيقته ما ذكرته لك. غير أنهم توسعوا لما ناب المصدر عن الفعل الذي هو عامل أن يقولوا: إنه عامل، ولو أضمرنا في قولنا: " ضربا زيدا " فعلا غير أضرب، كقولنا:(أوقع ضربا زيدا)، و(افعل ضربا زيدا)، حتى يكون الضرب مفعولا لذلك الفعل المضمر لا مصدرا، لانتصب(زيدا) بـ(ضربا)، فكان يصير بمنزلة قولك:(رأيت ضربا زيدا)، فعلى هذا قوله:(فندلا رزيق المال) هو على وجهين:

إما أن يكون على قولك:(اندل ندلا المال)، فيكون (المال) منصوبا باندل على الحقيقة و(ندلا) نائب عنه، وإما أن يكون(ندلا) منصوبا(بأوقع) أو(أفعل)، فيكون(المال) منصوبا ب(ندلا).(٢)

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢٩.
(٢) شرح السيرافي على الكتاب ١/ ٤٤٦، ٤٤٧.

والأظهر: انتصاب المعمول بالمصدر النائب عن فعله اقتصارا واستغناء، فالفعل قد حذف نسيا، ولا أثر له في المعنى أو العمل، يقول الرضي : " المحذوف نسياً كالعدم " (٣)

حذف متعلق الظرف الواقع خبرا

لما قويت دلالة ظرف المكان والمجرور بحرف أصلي التامين(٤) على معنى المتعلق (الاستقرار) ؛ لكونه من الأفعال العامة(٥) التي لا يخلو منها كل مكان، حذفوه(٦) نسيا منسيا،؛ استغناء(٧)عنه بالظرف الذي ناب عنه في الدلالة

(٣) شرح الرضي على الشافية ٢/٢٥١ .
(٤) معنى التمام :أن يفهم منه متعلقه المحذوف، وذلك بأن يكون المتعلق عاما، نحو: زيد عندك، وزيد في الدار. أو يكون المتعلق خاصا ، وقد قامت القرينة الدالة عليه، كأن يقول لك قائل: زيد مسافر اليوم وعمرو غدا، فتقول له: بل عمرو اليوم وزيد غدا، شرح ابن عقيل هـ١/٢١٠.
(٥) والداعي لهم إلى ذلك التقدير : ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلا بد لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهراً كقولنا (زيد قائم في الدار) كان مضمرا كقولنا (زيد في الدار) ؛ وعلة ذلك أنهما لا يدلان بنفسهما على شيء مستقل، وإنما يدلان على معنى بارتباطهما بحدث . ينظر: الرد على النحاة لابن مضاء صـ ٧٩.
(٦) وقد صرح به شذوذا في قوله:
لك العز إن مولاك عز وإن يهن
فأنت لدى بحبوحة الهون كائن
وقد أجازه ابن جني في السعة، حيث قال : " وأنت مع هذا لو شئت لأظهرته، فقلت: زيد مستقر خلفك.) و ليس بوجه، لان الأمرين: أي الدلالة على تعين الخبر والسد بشيء آخر مسده حاصلان فوجب الحذف " . ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٣٨٢، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٨٤.
(٧) حقيقة الاستغناء أن يُترك القياسُ المطَّردِ في الكلام، فلا يُستعمل في الموضع الذي، شأنُه أن يُستعمل فيه، استغناءً

الدلالة على معناه، وفي تحمل ضميره المستتر الذي كان فاعلا له، و أعربوا الظرف خبرا عن المبتدأ في نحو : زيد في الدار، ومحمد عندك.

وظاهر عبارة سيبويه في باب ما شبه من الأماكن المختصة تفيد ذلك حيث قال : " وأمَّا قولهم: دارى خَلْفَ دارك فرسَخاً؛ فانتَصب لأنَّ خَلْفَ خَبَرٌ للدار، وهو كلامٌ قد عَمِلَ بعضُه فى بعض واستَغنى،...وإنْ شئت قلت: دارى خلفَ دارك فرسخانِ، تُلْغِى خلفَ كما تُلغِى فيها إذا قلت: فيها زيدٌ قائمٌ " (١)

و قوله أيضا : " وتقول: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلُك فيها، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك، إذا جعلتَ فيها مستقَرًّا ولم تَجعلْه على قولك: فيها زيدٌ قائم، أَجريتَ الصفة على الاسم، فإن جعلتَه على قولك فيها زيدٌ قائمٌ نصبتَ " .(٢)

مراده: أن الظرف أو المجرور بالحرف الأصلي إذا وقع خبرا للمبتدأ، أو الناسخ سمي مستقرا ؛ لأنه بمعنى استقر؛ أما إذا لم تجعله مستقرًا، وقلت: فيها زيدٌ قائم، فلا محذوف في الكلام، ولا إرادة في استقرار، لكن يكون على ظاهره(٣)

وابن جني يقيس حذف المتعلق على الأصل المرفوض الذي لا ينطق به في نحو: مفرد عباديد فيقول :(وإذا كان ما ينطق به في كثير من الكلام قد تصيّره إلى أن يجري مجرى ما قد سقط حكمه وصار غير معتد به، فما لا يظهر على وجه من الوجوه أولى بأن يلغى ولا يعتد به، وذلك قولك: زيد خلفك، فأصل هذا: زيد مستقر خلفك، فحذف اسم الفاعل(مستقر)للعلم به، و قيام الظرف مقامه، وانتقال الضمير الذي كان في اسم الفاعل إليه، وصار موضع الظرف رفعا لأنه خبر المبتدأ، وألغي " مستقر " حتى صار لا حكم له ولا اعتداد به .

والدليل على أن حكم(مستقر) ونحوه في نحو هذا قد سقط عندهم، وصارت معاملة اللفظ الآن إنما هي للظرف امتناعهم من تقديم الحال على الظرف في نحو قولهم: زيد خلفك واقفا، فلو قلت: زيد واقفا خلفك لم يجز، فلولا أن نصب الحال الآن إنما وجب بالظرف لا باسم الفاعل المحذوف لكان يجوز تقديم الحال على الظرف بغير اسم الفاعل، كما كان يجوز تقديمها عليه مع اسم الفاعل في قولك: زيد واقفا في الدار مستقر، فـ(واقفا) الآن منصوب بمستقر لا بالظرف، ولذلك جاز تقديمه على الظرف، فكذلك إذا قلت: زيد خلفك واقفا، نصبت الحال بالظرف لا باسم الفاعل.(٤)

وقد نقل عن ابن كيسان(٥) أن الخبر في الحقيقة نفس المتعلق المحذوف، وأن تسمية

بغيره، واطِّراحاً للأوَّل، كان المستَغْنَى به من مادة اللفظ المهملَ أو من غيره، كما استغنَوْا بـ (لَمْحَة) عن مَلْمَحة الآتِي عليه (مَلاَمح) . ينظر :المقاصد الشافية ٤/ ٣٧٩.

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ٤١٧ و ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد صـ ١٣٧ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢٨٨/١.

(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ٥٥، ٥٦.

(٣) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ١/ ٣٢٠ والتعليقة ٩٢/١.

(٤) سر صناعة الاعراب ٢/ ٣٨٢.

(٥) ينظر: الارتشاف ١١٢٢/٣، والتذييل والتكميل ٤/ ٥٤.

الظرف خبرا مجازا، وهو ظاهر كلام ابن السراج وجماعة من المتأخرين، حيث قال ابن السراج: " وخبر المبتدأ الذي هو الأول في المعنى على ضربين، فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر نحو قولك: زيد أخوك، وضرب يحذف منه الخبر، ويقوم مقامه ظرف له، نحو قولك: زيد خلفك، وعمرو في الدار. والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمرو مستقر في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر؛ لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال " (١)

قال ابن يعيش : " واعلم أنّك لمّا حذفت الخبر الذي هو(استقرَّ)(مُسْتَقِرٌّ)، وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا، صار الظرفُ هو الخبرَ، والمعاملةُ معه، وهو مُغايِرُ المبتدأ في المعنى، ونقلتَ الضمير الذي كان في الاستقرار، إلى الظرف، وصار مرتفعًا بالظرف كما كان مرتفعًا بالاستقرار، ثمّ حذفتَ الاستقرار، وصار أصلاً مرفوضًا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف. وقد صرّح ابنُ جِنِّي بجوازِ إظهاره. والقولُ عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار، ونقل الضمير إلى الظرف، لا يجوز إظهارُ ذلك المحذوفِ؛ لأنه قد صار أصلًا مرفوضًا، فإن ذكرته أوّلًا، وقلت:(زيدٌ استقرّ عندك)، لم يمنع منه مانعٌ.(٢)

وقال ابن مالك : " ويغني عن الخبر باطراد ظرف، أو حرف جر تامٌ معمول في الأجود لاسم فاعل كَوْنٍ مطلقا...، وما يعزى للظرف من خبرية وعمل، فالأصح كونه لعامله، وربما اجتمعا لفظا.(٣)

المراد: أن الظرف أ والمجرور قد وقع موقع الخبر، لكن ليس هو الخبر في الحقيقة ؛ فالخبر هو المتعلق المحذوف وجوبا؛ ولأن المتعلق إذا كان خاصا فهو الخبر وحده، سواء أكان مذكورا أم كان قد حذف لقرينة تدل عليه، وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام، فليكن مثل الخاص، طردا للباب على وتيرة واحدة.(٤)

ولعلهم اعتمدوا في رأيهم هذا على ما أقره سيبويه بقوله في باب الابتداء : " فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله ؛ لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته.(٥)

ويضعف ذلك بنحو : زيد ضربته، فقد وقع الفعل خبرا عن المبتدأ وليس به؛ كما يمكن القول بأنه إذا كان الخبر هو نفس المتعلق المقدر، فَهَلا جَازَ تَقْدِيم الْحَال على الظّرْف، في قولنا :زيد خَلفك ضَاحِكا؛ ذلك لِأَن الْعَامِل فِي الْحَقِيقَة لَيْسَ هُوَ الظّرْف؟

ويجاب عنه: بأن هَذَا الْفِعْل لَا يجوز أَن يجْرِي مجْرى غَيره من الْأَفْعَال فِي جَوَاز التَّصَرُّف ؛ لِأَنَّهُ قد خَلفه الظّرْف، وَمَعَ هَذَا فَإِن

(١) الأصول في النحو ١/ ٦٢، ١/ ٦٣بتصرف.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٣٢.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٣.
(٤) ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٢١٠.
(٥) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٢٧.

هَذَا الْفِعْل حكمه مسْقطًا بِأَن لَا يجوز إِظْهَاره، فَلَمَّا صَار فِي حكم الْمسْقط، وأقيم مقَامه مَا لَيْسَ بِفعل، ضعف علمه.(١)

والأولى: أنه متى حذف عامل الظرف أو المجرور(العام)، وَنقل ضَمِيره إِلَى الظّرْف، يترك نسيا منسيا بلا تقدير؛ استغناء عنه بالظرف، ولما في إعمال الظاهر من التخفيف والتيسير بغير إفساد، فالعامل المقَّدر وإن كان صالحا للإظهار، لكنه لم يظهر أصلًا في موضعٍ من المواضع، وإنما تقديرُه تقديرٌ صناعِيٌّ لضبط القوانين فقط، فلما كان كذلك جُعِل الظرفُ أو المجرورُ بنفسه خبرًا؛ لأنه هو الذي مَعَنا في اليد، وأما ذلك المقدّرُ فغيرُ مُلْتَفَتٍ إليه،(٢) إذ ليس خاصا بالمبتدأ المذكور، بل يصدق على كل موجود ؛ " لأن التقدير على خلاف الأصل، فلا يصار إلى الأمر الخفي، إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي " (٣)

على أن هذا الحذف تقتضيه الصنعة من الإيجاز والاقتصار على شيء دون شيء، تخفيفا وتيسيرا، قال ابن جني: " تَقول زيد خَلفك فـ (زيد) مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ، والظرف بعده خبر عَنهُ، وَالتَّقْدِير زيد مُسْتَقر خَلفك فَحذف اسْم الْفَاعِل تَخْفِيفًا وللعلم بِهِ وأقيم الظّرْف مقَامه، فانتقل الضَّمِير الَّذِي كَانَ فِي اسْم الْفَاعِل إِلَى الظّرْف، وارتفع ذَلِك الضَّمِير بالظرف كَمَا كَانَ يرْتَفع باسم الْفَاعِل وَمَوْضِع الظّرْف رفع بالمبتدأ.(٤)

وقال ناظر الجيش : " إذا وقع الخبر ظرفا أو مجرورا تعلق بمحذوف لا يجوز ذكره. وكأن الموجب لذلك طلب الاختصار وسهولة الكلام بحذف ما لا فائدة لذكره مع وجود ما دل عليه وسد مسده " .(٥)

حذف حرف الجر في الإضافة:

مقتضى القياس جر المضاف إليه، قال سيبويه : " والجرُّ إنما يكون في كلّ اسمٍ مضافٍ إليه " (٦)، والأصل في الإضافة أن تكون على معنى حرف من أحرف الجر (٧) الثلاثة(اللام، أو من، أو في)، فأصل(هذا غلام زيد، وهذا خاتم فضة، ومكر الليل) : هذا غلامٌ لزيد، وهذا خاتمٌ من فضة، ومكرٌ في الليل ؛ ثم حذف حرف الجر نسيا منسيا، وصار شريعة منسوخة؛ استغناء عنه بالمضاف، لغرض التخصيص أو التعريف ؛ فالاسم الأول كان نكرة ومبهمًا مع

(١) ينظر: علل النحو للوراق صـ ٣٧٢.
(٢) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد صـ ١٣٦، و المقاصد الشافية للشاطبي٢/ ٤.
(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٧٩/٢ .
(٤) اللمع في العربية لابن جني صـ ٢٨.
(٥) تمهيد القواعد ٢/ ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ .
(٦) الكتاب لسيبويه ١/ ٤١٩.
(٧) تكون الإضافة على معنى " اللام " بأكثرية ؛ وعلى معنى "من" بكثرة، وعلى معنى " في " بقلة .وضابط التي بمعنى " في " : أن يكون الثاني ظرفا للأول ؛ نحو: {مَكْرُ اللَّيْلِ} [سبأ: ٣٣]، والتي بمعنى " من " : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه وصالحا للإخبار به عنه كـ " خاتم فضة، فإن انتفى الشرطان معا، نحو " ثوب زيد " أو الأول فقط، نحو: " يوم الخميس أو الثاني فقط ؛ نحو: " يد زيد " ؛ فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٧٢،٧٣

وجود حرف الجر، فلما زال، صار الأول معرفًا بالثاني إذا أضيف إلى المعرفة مثل: غلام زيدٍ ، أو مختصا إذا أضيف إلى نكرة مثل: غلام رجلٍ، وقد ناب عنه المضاف وقام مقامه، حيث فهم منه معنى الحرف الذي جيء بالإضافة مبنية على معناه، فلما قام مقام حرف الجر، جر الاسم، كما يعمل حرف الجر،(١)، وهذا ظاهر كلام سيبويه في باب الحكاية " ولو سمّيته قط زيدٍ لقلت: هذا قطُ زيدٍ، ومررت بقطِ زيدٍ، حتَّى يكون بمنزلة حسْبُك، لأنَّك قد حولته وغيرته، وإنما عمله فيما بعده كعمل الغلام إذا قلت : هذا غلام زيدٍ " (٢)، أي أن قط يضاف إلى ما بعده، ويعمل فيه الجر كعمل(غلام) في(زيد)، من قولنا : غلام زيد .(٣)

و قال في باب الجَرّ: " واعلم أنّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا... وأمّا الحروفُ التي تكون ظرفاً فنحو خَلفَ وأَمامَ،... وما أشبه هذا من الأمكنة والأزمنة. وذلك قولك: أنت خلف عبد الله ...وأمّا الأسماءُ فنحوُ: مِثل وغَير، ...ومثلُ ذلك أيضاً الأسماءُ المختصَّةُ نحوُ: حِمارٍ، وجِدارٍ، ومالٍ، وأَفعَلَ نحوَ قولك: هذا أَعْمَلُ الناس، وما أشبه هذا من الأسماء كلِّها، وذلك قولك: هذا مِثْلُ عبدِ الله، وهذا كلُّ مالِك وبعض قومك، وهذا حمار زيدٍ وجدارُ أخيك، ومالُ عمرو. وهذا أَشَدُّ الناسِ"(٤)

أي أن عامل الجر في الاسم إما حرف وإما مضاف تغلب عليه الإضافة نحو(مثل) و(غير)، وإما مضاف ليس ملازما لها نحو : جدار أخيك، ومال عمر.

وفي إعمال المضاف يقول ابن الخشاب : " فالأول من الاسمين المضاف أحدهما إلى الآخر عاملٌ في الثاني الجر)(٥)

ويقول ابن مالك: " وإذا حذف لأجل الإضافة ما في المضاف من التنوين والنون المذكورين، وجب جر المضاف إليه بالمضاف لما فيه من معنى اللام، أو معنى(من) أو(في)" .(٦)

وقد احتجوا لذلك باتصال الضمير بالمضاف، والضمير إنما يتصل بعامله.(٧)

وأيضا : " فموجب العمل الاقتضاء، فإذا اقتضى شيء شيئا وجب أن يعمل فيه؛ فالحرف اقتضى اسما يباشره ليوصل إليه معنى الفعل الذي تعلق به، والاسم الذي هو المضاف اقتضى اسما يضاف هو إليه ليتخصص به، فوجب أن يكون كل منهما عاملا في ما اقتضاه وكان العمل الجر" (٨)

(١) توجيه اللمع صـ ٢٥١.
(٢) الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٣٠.
(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٣/ ١٤٥.
(٤) الكتاب لسيبويه ١/٤٢٠،٤١٩.
(٥) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب صـ ٢٦١.
(٦) شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٢.
(٧) حاشية العلامة الصبان ١/ ٣٥٥.
(٨) تمهيد القواعد ٧/٣١٦٢.

وقد يعترض على ذلك : بأن من شَرط الْعَامِل أَلا يكون من نوع الْمَعْمُول فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَو كَانَ من نَوعه لم يكن أحدهما بِأَن يعْمل فِي الآخر أولى من الآخر أَن يعْمل فِيهِ.(١)

والإنصاف في ذلك أن يقال :إن أصل الْجَرّ إِنَّمَا هُوَ بالحروف دون الْأَسْمَاء، ولكن لما حذف حرف الجر نسيا ؛ لغرض التخصيص أو التعريف مع اللام في نحو :غلام زيد، وغلام رجل، أو التخفيف مع(من) في نحو: خاتم فضة، قَامَ المضاف مقَامهَ، فَبقى جر المضاف إليه على مَا كَانَ عَلَيْهِ .(٢)

وقد نسب إلى الزجاج : أن العامل في المضاف إليه هو الحرف الذي تقدر الإضافة بمعناه ؛ لأن الاسم لا يخفض.(٣)

و ظاهر كلام الزمخشري في الإضافة يفيد ذلك، فقد قال : " لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة، وهي المقتضية للجر، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب، والعامل هنا غير المقتضي كما أن ثمة، وهو حرف الجر، أو معناه في نحو قولك: مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلام زيد، وخاتم فضة.(٤)

في قوله : (أو معناه) تسامُحٌ ؛ لأنّ المعاني لا تعمل جرًّا، قاله ابن يعيش، وذهب إلى أن عامل الجر في المضاف إليه هو حرف الجر المقدر بين الاسمين، إما اللام، وإما من ؛ ذلك لأن معنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف، حيث قال: إن " العاملُ في المضاف إليه حرفُ الجرّ المرادُ، لا معناه " (٥)

وليس بوجه؛ لأن عمل حروف الجر في حال حذفها ضعيف، على أن حذفها صار نسيا منسيا، فلو كانت مرادة مقدرة للعمل، لم يتأت فرق(٦) بين غلام زيد، وغلام لزيد.(٧)

---

(١) علل النحو للوراق صـ ٢٠٥.
(٢) علل النحو للوراق صـ ٢٠٤ و ٢٠٥.
(٣) ينظر :تمهيد القواعد ٣١٦١/٧، وحاشية الصبان ٣٥٧/٢.
(٤) المفصل في صنعة العربية ص١١٣.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٥، وربما قصد بمعناه تضمن الاسم معنى الحرف، وهذا التضمين على ما أصلوا يكون مبنيا ؛ إذ كان أحد علل بناء الأسماء تضمن معاني الحروف . ينظر: المرتجل ص ٢٦١.
(٦) الفرق بين قولك (هذا غلام زيد وهذا غلام لزيد)إذا كنت قد أضفته في الوجهين إلى زيد قيل له الفرق بينهما أنك إذا قلت هذا غلام زيد فقد عرفته بزيد، وإنما تخاطب بهذا من قد عرف ملك زيد إياه وشهر به عنده وإذا قلت هذا غلام لزيد، فإن ما تشير إلى غلام منكور ثم عرفت مخاطبك أن زيدا ينظر: اللامات صـ ٦٢.
(٧) ينظر: إيضاح المبهم من لامية العجم . أبو جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي ١٠١٧هـ تحقيق د. محمد مسعود جبران . دار المدار الإسلامي . الأولى ٢٠٠٩م صـ ١٠٠، وأبو جمعة، هو سعيد بن مسعود الماغوسي،٩٥٠ – ١٠١٦ هـ ويعرف بـ أبي جمعة (أو ابن أبي جمعة) فاضل من أهل مراكش. له تصانيف، منها (شرح لامية العرب) سماه (إتحاف ذوي الأرب بمقاصد لامية العرب) ١٦٨ ورقة في الأحمدية بتونس (٤٧٦٧) ومنه نسخة جميلة بخط مغربي مشكول في خزانة الرباط (١١٧ جلاوي) أمره المنصور السَّعْدي (أحمد بن محمد ١٠١٢) بشرح (درر السمط في مناقب السبط) لابن الأبار، فوضع له شرحا سماه (نظم الفرائد الغرر في سلك فصول الدرر) وله (إيضاح المبهم من لامية العجم) . الأعلام .خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (١٣٩٦هـ) . دار العلم للملايين . الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م ١٠٢/٣، ١٠٣ .

ولأنه لو كان كذلك لجاز أن يقال: غلامٌ زيد، وثوبٌ خز بالتنوين؛ لأن التقدير: غلامٌ لزيد، وثوبٌ من خز، ولو ظهر الحرفان، لم يكن في إظهار التنوين منازعة.(١)

ولم ينكر الرضي عمل حرف الجر مقدرا، وإن ضعف مثله في نحو(خير)، في قول رؤبة(٢) ؛ وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف إليه أو متبين به.(٣)

وظاهر كلام ابن جني يفيد : أن عامل الجر هو معنى الإضافة، فقد قال: " وتجر الثَّانِي بِإِضَافَة الأول إِلَيْهِ " (٤)

وهو ما ذهب إليه ابن بابشاذ حيث قال :(لم يجز في الاسم الثاني غير الجر، سواء ظهر حرف الجر أولم يظهر. فإذا أظهرته كان الجر بحرف الجر. وإذا لم تظهره وأضيف كان الجر بالإضافة التي هي نائبة عن الحرف، فعملت عمله.(٥)

وقد ضعف هذا بأن الاضافة هي المقتضى(٦)، ولو سلم بادعاء العامل المعنوي لا يصار إليه إلا لضرورة ولا ضرورة هنا .(٧)

أقول :ومهما يكن من خلاف في عامل الجر في المضاف إليه، فحرف الجر هو الأصل في الجر، قال ابن الخباز : " لابد من النظر إلى حرف الجر لأنه هو الأصل في الجر " (٨)

غير أنه قد يعرض له الحذف نسيا في الإضافة المحضة ؛ وذلك استغناء عنه بالمضاف، الذي قد ناب عنه ؛ لا أنه تضمنه، فوجود عامل ظاهر يغني عن التقدير ؛ وأيضا لسرعة اتجاه الخاطر إلى العامل الظاهر، فهو صاحب العمل لا المقدر(٩) ؛ ولأن معنى كون الثاني مضافا إليه حاصل له بواسطة الأول، فهو الجار بنفسه .(١٠)

والدليل على ذلك: امتناعهم من حذف المضاف وإبقاء عمله ؛ وذلك لأنك حذفت حرفَ الجرّ، وبقي المضافُ نائبًا عنه، ودليلًا عليه، فإذا أخذتَ تحذفه؛ فقد أجحفتَ بحذفِ النائب، و المنوب عنه.(١١)

(١) ينظر: أسرار العربية صـ ٢٢٩ و توجيه اللمع صـ ٢٥١.
(٢) حكى أبو العباس أن رؤبة قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: خير، عافاك الله! أي بخير، فحذف الباء، ينظر: : سر صناعة الإعراب ١/ ١٤٣، ومغني اللبيب١/٢٧٢.
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٧٢ .
(٤) اللمع في العربية لابن جني صـ ١٢.
(٥) شرح المقدمة المحسبة ٢/٢٣١ .
(٦) شرح الرضي على الكافية ١/٧٣.
(٧) إيضاح المبهم صـ ١٠٠ .
(٨) توجيه اللمع صـ ٢٥١.
(٩) النحو الوافي ٣/٤٣٣.
(١٠) شرح الرضي على الكافية/٧٣.
(١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٩٧.

حذف الموصوف في نحو(الأبطح):

القياس[١] عدم حذف الموصوف لما في ذلك من الإبهام والإلباس، فإذا قلنا : جاءني طويل، لم يتضح من ظاهر هذا اللفظ ما الموصوف بهذه الصفة ؛ " وربّما ظهر أمرُ الموصوف، وعُرف موضعه، فيُستغنى عن ذكره ألبتّةَ، وتقع المُعامَلةُ مع الصفة، وتصير الصفةُ كاسم الجنس الدالّ على معنَى الموصوف، وذلك نحوُ قولهم: الأجْرَعُ والأبْطَحُ، فالأجرعُ: مكانٌ سَهْلٌ مُسْتَوٍ لا يُنْبِت، والأبْطَحُ :المكان المتَّسِع، ثمّ غلبت الصفةُ، وصارت كاسم الجنس " [٢]

قال سيبويه : " وتقول: ثلاثة دواب إذا أردت المذكر لأنَّ أصل الدابة عندهم صفة، وإنما هي من دببت، فأجروها على الأصل وإن كان لا يتكلم بها إلاَّ كما يتكلم بالأسماء، كما أنَّ أبطح صفة واستعمل استعمال الأسماء " [٣]

وقد صح ذلك ؛ لأن الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف و التنكير؛ لأنها تابعة للموصوف في ذلك.[٤]

وقال أيضا : " هذا باب ما كان من أفعل صفة، في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام ...وأما أدهم إذا عنيت القيد، والأسود إذا عنيت به الحَّية، والأرقم إذا عنيت الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة؛ لم تختلف في ذلك العرب.

فإن قال قائل: أصرف هذا لأني أقول: أداهم وأراقم. فأنت تقول: الأبطح والأباطح، وأجارع وأبارق وإنما الأبرق صفة... ومما يقوي إنه صفة قولهم: بطحاء وجرعاء، وبرق، فجاء مؤنثه كمؤنث أحمر " [٥]

فسيبويه كما نرى يمنع هذه الألفاظ من الصرف بحسب أصلها الذي وضعت عليه، لا بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها، وذلك لأنها صفات استغني بها عن ذكر الموصوفات، فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف (أرنب) .

وقد يجوز صرف هذه الأسماء على اعتبار أن وصفيتها الأصيلة السابقة قد زالت بسبب الاسمية الطارئة.[٦]

والدليل على انسلاخ الوصفية عنها : أنها لا تجري صفات على موصوف، ولا تعمل عمل الصفات، ولا يضمر فيها.[٧]

---

(١) وذلك لأن الصفة في الكلام على ضربين: إما " للتخليص والتخصيص " وإما للمدح و الثناء. وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظانِّ الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه. الخصائص ٢/ ٣٦٨.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٥٦.

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٦٣ وينظر: ٣/ ٤٨٣، ٦٤٤، وشرح السيرافي على الكتاب ٤/ ٢٩٨.

(٤) أمالي ابن الحاجب ٨٣٥/٢.

(٥) الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢.

(٦) النحو الوافي ٤/ ٢٢٠.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية١/، ٤٨٤ ، وحاشية الصبان ٢٣٩/١.

وقال أبو حيان : " وأما أبطح وأبرق وأجرع وإن استعملت استعمال الأسماء فلوحظ فيها معنى الوصف، فمنعت الصرف وهو أولى ؛ ولذلك جاء تأنيثها بطحاء، وبرقاء، وجرعاء، ولوحظ كونها استعملت أسماء فصرفت " (١)

فهذه " الوصفية الأصيلة التي زالت وحل محلها الاسمية الطارئة المجردة؛ فيصح أن يلاحظ كل منهما عند منع الصرف أو لا يلاحظ؛ بمعنى أنه يجوز- عند وجود إحداهما مع العلة الثانية - صرف الاسم ومنعه من الصرف، بشرط تحقق الشرط الثاني. " وهو ألا يكون تأنيث الوصف بالتاء " (٢)

ومهما يكن من أمر الصرف وعدمه في هذه الألفاظ التي انتقلت إليها الاسمية المجردة - ففي حذف موصوفها نسيا وقيامها مقامه إيجاز واقتصار لا يطرد، يقول السهيلي : " فهذه في الأصول نعوت، ألا تراهم لا يصرفونها، ويقولون في المؤنث: بطحاء، وجرعاء، وبرقاء، ولكنهم لا يجرونها نعتاً على منعوت، فنقف عندما وقفوا ونترك القياس إذا تركوا " .(٣)

المحذوف من آخر المنادى:

يحذف آخر الاسم(٤) في النداء ؛ تخفيفا لكثرة استعمال النداء، و يجيء في كلامهم على ضربين؛ أحدهما: وهو الأكثر أن تحذف من آخر الاسم المنادى ما يجوز حذفه، ويبقى سائر الاسم على حاله، في حركته وسكونه، إيذانًا وإشعارًا بإرادته، كقولك في ترخيم(حارث):(يا حارِ)، وفي(حنظلة): يا حنظل، وفي هرقل : يا هرق بتسكين القاف .(٥)

فهذا شبيه بقولهم في جمع جارية: جوار، ببقاء الكسرة دليلا على ثبوت الياء تقديرا، وأن الإعراب منوي فيها.(٦)

قال سيبويه: " واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابتٌ على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف، إن كان فتحا أو كسرا أو ضما أو وقفا؛ لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسما ثابتا في النداء وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفا في هذا الموضع وبقي الحرف الذي يلي ما حُذف على حاله؛ لأنه ليس عندهم حرفَ الإعراب، وذلك قولك في يا حارث: يا

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٨٦٠، وينظر: ١٩٣٩/٤.
(٢) النحو الوافي ٤/ ٢٢١.
(٣) نتائج الفكر في النحو صـ ١٦٦.
(٤) قال سيبويه : " الترخيم حذفُ أواخر الأسماء المفردة تخفيفا، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفا " الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٣٩وينظر:٢ /٢٤١.
(٥) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ١/ ٢٠٧ و الكافية في علم النحو صـ ٢١ والبديع في علم العربية ٤١٤/١ والكناش في فني النحو والصرف ١/ ١٧٠.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٢٤.

حارِ، وفي سلَمة: يا سَلَمَ، وفي بُرثُن: يا بُرثُ، وفي هرقل: يا هِرَقْ. " (١)

والضرب الثاني: أن تحذف للترخيم ما يجوز حذفه؛ وتجعل المحذوف نسيا منسيا اختصارا، وتخفيفا، جاء في فقه اللغة وسر العربية :(ومن الحذف للاختصار، حذف أواخر الأسماء المفردة المعرفة في النداء دون غيره كقولهم في يا حارث و يا مالك و يا صاحبي : يا حارُ يا مالُ، و يا صاحُ(٢) حذفت الثاء والكسرة قبلها، ثم اجتلبت ضمة النداء كسائر الأسماء المناداة المفردة غير المرخمة(٣)، وأعطي آخر ما بقي ما حق لمثله الكائن آخرا في أصل الوضع، كما كان ذلك في نحو (يَدٍ، ودمٍ)، وعبارة سيبويه في الكتاب تفيد ذلك، حيث قال في ترخيم حارث :(حذفت الثاء وجعلت البقية بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام على ثلاثة أحرف، وذلك حين قلت يا حارُ.)(٤)وعليه قول زُهَيْر :(٥)

يا حارُ لا أُرْمَيَنْ منكم بِداهِيَةٍ
لم يَلْقَها سُوقَةٌ قَبْلِي ولا مَلِكُ

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٤١ وينظر: شرح السيرافي على الكتاب ١/ ٢٠٧ .
(٢) فقه اللغة وسر العربية صـ ٢٣٦بتصرف.
(٣) ينظر: الأصول في النحو ٣٦٣/١، و إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٨٠، وشرح ابن يعيش ٣٧٩/١ وشرح الكافية الشافية ١٣٦٤/٣، وتمهيد القواعد ٣٦٤٥/٧.
(٤) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٧٤.
(٥) البيت من البسيط وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه بتحقيق حمدو طماس . دار المعرفة . بيروت . الثانية ٢٠٠٥ م ص ٤٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٨٠، وبدون نسبة في الجمل في النحو صـ ١٦٢، واللمع ١١٥/١، والداهية: المصيبة الكبيرة. السوقة: الشخص العادى من عامة الناس.

ومثله قَول عنترة :(٦)

يدعونَ عنتر والرماح كَأَنَّهَا
أشطان بِئْرٍ فِي لبان الأدهم

فِيمَن رَوَاهُ عنتر بِالضَّمِّ على النداء " (٧)

ومثل ذلك في الترخيم والحذف كلمة(عمرويه) ؛ فالنحاة يجرونها مجرى ما فيه تاء التأنيث في الترخيم، ويحذفون العجز منها، قال سيبويه: " باب الترخيم في الأسماء، التي كل اسم منها من شيئين كانا بائنين فضُمّ أحدهما إلى صاحبه، فجُعلا اسما واحدا بمنزلة عَنتريس وحلكوك، ... ومثل رجل اسمه خمسة عشر، ومثل عمرَوَيه. فزعم الخليل رحمه الله أنه تحذف الكلمة التي ضُمّت إلى الصدر رأسا وقال: أراه بمنزلة الهاء"(٨)

وبعد حذف العجز منها في الترخيم يبين ابن الحاجب كيفية كتابتها، قائلا: " إذا رخم عمرويه كيف يكتب على لغة يا حارِ و يا حارُ؟ إن كان المحذوف مراداً كتب بغير واو لأنها زيدت فيه فرقاً بينه وبين عمر، وإذا اتصلت به(ويه) سقطت الواو، فإذا كانت مرادة، كان حكمها حكم الموجود، وإن كان المحذوف نسياً منسياً، فتثبت الواو، قال: وهذا وإن لم يذكره أحد إلا أن هذا فقهه لجريه على القواعد " (٩)

(٦) البيت من الكامل وهو لعنترة العبسي في شرح ديوان عنتره للخطيب التبريزي. تحقيق مجيد طراد . دار الكتاب العربي . الأولى ١٩٩٢م صـ ١٨٢ .
(٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب صـ ٥٤٠، ٥٤١.
(٨) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٦٧ وينظر: الأصول في النحو ٣٦٣/١.
(٩) أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٨، ٤٤٩.

والحق: أنه وإن كان الأكثر عندهم حذف آخر المنادى على نية التقدير وليس نسيا، فأمر استعمال أحدهما متروك للمتكلم، ومراعاته المقام، وأمن اللبس ؛ وذلك أن المنادى يلحقه الترخيم تخفيفًا، واختصارا لاسمه إذا طال؛ وذلك لكثرة النداء في كلامهم؛ فكثرة الاستعمال يطلب معها التخفيف .[١]

المبحث الثاني

الحذف نسيا من الأبنية

حذف لام نحو بنون:

يلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه أسماء ليست من شرطه، وذلك نحو: بنون جمع(ابن) ؛ وذلك لأن قياسه(ابنون) بهمزة الوصل، وإنما جمع على أصل(ابن) فقيل: بنون، بحذف اللام منه نسيا منسيا، قال الشيخ خالد : " (بنون) جمع باعتبار أصله وهو: بنو، و(أحرون) جمع باعتبار أصله وهو(أحرة)، فصار من جمع السلامة بلا تكسير، ويجاب بأن ذلك الأصل قد ترك وصار نسيا منسيا " [٢]

وأصل ابن: بنوٌ أو بني(على خلاف بينهم)؛ فحذف حرف العلة لثقل حركات الإعراب عليه[٣]، جاء في المخصص" والأخفش يخْتَار أَن يكون الْمَحْذُوف من ابْن الْوَاو[٤] قَالَ: لِأَن الْعَرَب مِمَّا تحذف الْوَاو لثقلها، قَالَ أَبُو إِسْحَاق: وَالْيَاء تحذف أَيْضا لِأَنَّهَا تَثْقل .[٥]

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٥/٤٠٥.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٧٠ وإحرون " كأنه جمع حَرَّة، بفتح الحاء، والحرّة : أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار، والجمع : الحرار والحرّات، وربما جمع بالواو والنون فقيل : حرّون . الصحاح للجوهري (حرر) ٢/٦٢٦.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية٢/٩١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٦.

(٤) يقول الرضي : " ولام ابن واو لقولهم في المؤنث بنت وإبدال التاء من الواو أكثر منه من الياء وأيضاً البنوة يدل عليه " . شرح الرضي على الشافية٢/ ٢٥٧.

(٥) المخصص ٤/ ١٢٦ .

وما حذف نسيا في المفرد لم يعتبر في الجمع، فالفرع (الجمع) غالبا ما يحمل على الأصل(المفرد)، جاء في حاشية الصبان : أصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفًا وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجمعه(بنوان وبنون)لأنهما يردان الأشياء إلى أصولها فأرادوا مناسبتهما للمفرد كمناسبة هراو لهراوة ففعل بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام والتعويض بالهمزة، لكن استثقال الانتقال من كسرة الهمزة في الجمع إلى ضمة النون أوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما لكونه حاجزًا غير حصين كلا فاصل.(١)

و قد شاع هذا الجمع فيما لا تكسير له من الأسماء التي عوض من لاماتها تاء التأنيث المفتوح ما قبلها، فغيروا بعض تلك الجموع ؛ تنبيها على أنها ليست في الحقيقة بجمع سلامة، فقالوا في المفتوح الفاء نحو سَنة :سِنون بكسر الفاء،(٢)، وجاء سُنون، بضمها وهو قليل، وكذلك فيما قلبت لامه ألفا كالاضاة والقناة، فتحذف لامه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال: أضون وقنون .

وجمعت هذا الجمع؛ لأن لَهُ مزيّة على غَيره من الجموع؛ لكونه خاصا بالعلماء، فجُعل عوضا من الْنقصان بالحذف نسيا،(٣) قال ابن جني : " فإذا أدخل في جمع الواو والنون شيء مما ليس مذكرًا عاقلا فهو حظ ناله، وفضيلة خص بها، فلهذا صار جمع نحو سنة، بالواو والنون تعويضًا لها من الجهد والحذف اللاحق لها، وذلك عادة منهم متى أرادوا أن يعلموا اهتمامهم بأمر وعنايتهم به أخرجوه عن بابه، وأزالوه عما عليه نظائره " (٤)

وكذلك الهاء المقدرة في(أرض) و التي كان القياس يوجبها ؛ يجرونها مجرى اللام الأصلية، فيعوضون من حذفها من(أرض) أن يجمع الاسم بالواو والنون في " أرْضُون " كما عوِّض من حذف لام سنة، و فتحت راء(أرض) في قولهم " أرَضون " ليدخل الكلمة ضرب من التغيير؛ استيحاشا من أن يوفوه لفظ التصحيح(٥)؛ ولأنه قد يرد في مقام الاستعظام، كقول الشاعر :(٦)

لقد ضجّت الأرْضون إذ قام مِنْ بني
سَدوسٍ خطيبٌ فوق أعوادِ مِنْبرِ

إلا أنه سكن الراء للضرورة.(٧)

والذي يبدو في حذف لام(بنون) نسيا مما ألحق بجمع المذكر؛ أنه قد اعتبر فيه الحذف في المفرد(ابن)، وعوض عنها في المفرد بهمزة الوصل، وعوض عنها في الجمع بالواو

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١/ ١٢٨.
(٢) لام سنة يجتذبها أصلان الْوَاو وَالْهَاء قال سيبويه :ومن قال في سنةٍ: سانيت قال سنيّةٌ، ومن قال: سانهت قال: سنيَّهةٌ. الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٥٢ وينظر: المقتضب ٢٤١/٢، ١٧٠/٣.
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٨٢/٣.
(٤) سر صناعة الإعراب ٢٥٨/٢و ٢٥٩.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢١٧/٣ .
(٦) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد الشافية ١/ ١٨٦ والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٧٠، والتذييل والتكميل ١/ ٣٢١، وهمع الهوامع ١٧١/١ .
(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٧٠/١، وكان تسكين راء الأرضون ضرورة لأن الأصل في جمع أرض تحريك الراء، تنبيها على مخالفة القاعدة في هذا اللفظ .

والنون[١]، وليس هذا مطردا، بل يقتصر فيه على المسموع ؛ فهم لا يقولون في جمع: شمس شمسون، ولا في جمع قِدْر قِدْرُون[٢]، قال عبدا لله القيسي : " ولم تدخل الواو والنون فيما فيه(الهاء) إلا فيما تكلموا به " [٣]

حذف لام نحو(يد ودم):

قد يجيء من الأسماء المتمكنة ما يكون على حرفين محذوفا من أصل بنائه، نحو: يد، ودم، وغد، قال سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم: " ما يكون على حرفين، وقد تكون عليها الأسماء المظهرة المتمكنة، والأفعال المتصرفة، وذلك قليل؛ لأنه إخلال عندهم بهن، لأنه حذفٌ من أقل الحروف عدداً ، فمن الأسماء التي وصفت لك: يدٌ، ودمٌ...)[٤] وقال في باب(ما ذهبت لامه) : " فمن ذلك دمٌ. تقول: دميٌّ، يدلُّك دماءٌ على أنَّه من الياء أو من الواو، ومن ذلك أيضاً يدٌ، تقول: يديّةٌ، يدلك(أيدٍ) على أنَّه من بنات الياء أو الواو، ودماءٌ وأيدٍ دليلان على أنَّ ما ذهب منهما لام " [٥]

فهذه اللام الواو أو الياء على خلاف بينهم[٦] قد حذفت نسيا منسيا(على غير تقدير)، وعلة الحذف كما جاء في كتاب العين ـ التقاء الساكنين(التنوين وحرف العلة) :(وَقد جَاءَت أسماءٌ لفظُها على حرفين، وتمامُها على ثَلَاثَة أحرف، مثل يَد وَدم وفم، وَإِنَّمَا ذهب الثَّالِث لعلَّة أَنَّهَا جَاءَت سواكن وخِلقتها السّكُون، مثل يَاء يَدْيٍ وياء دَمْيٍ فِي آخر الْكَلِمَة، فَلَمَّا جَاءَ التَّنْوِين سَاكِنا لم يجْتَمع ساكنان، فَثَبت التَّنْوِين لِأَنَّهُ إِعْرَاب، وَذهب الْحَرْف السَّاكِن.[٧]

وعلة الحذف عند الأنباري استثقالهم الحركة على حرف العلة ؛ فحذفوها طلبًا للتخفيف، وفرارًا من الاستثقال، فبقيت يدٌ ودمٌ[٨] .

ولا يرد المحذوف من نحو(يد ودم) في تثنية ولا إضافة إلا في أماكن شاذة [٩]، كقول الشاعر[١٠] :

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ
قد تَمْنَعانِكَ أن تضامَ وتُضْهَدَا

ويُروى: محَرِّقٍ. والشاهد فيه قوله: " يَدَيان " بردّ الساقط، والقياس يَدان بدون رَدِّ اللام المحذوفة؛ لأن هذه اللام لم ترد عند الإضافة إذا

(١) التعويض هنا جائز لا واجب، حيث إنه لا يطرد في كل ما حذفت لامه نسيا .
(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٧.
(٣) إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤١٨.
(٤) الكتاب لسيبويه ٤/ ٢١٩.
(٥) ينظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٥١ .
(٦) يدٌ أصله يَدْيٌ، دَمٌ أصله دَمْوٌ على قول أو دَمْيٌ على قول آخر ينظر: الإنصاف ١/٢٩٣،٢٩٢والصحاح للجوهري ٦/٢٣٤٠ دما.
(٧) كتاب العين ١/٥٠ وينظر: تهذيب اللغة ١/٣٦،والمفتاح في الصرف صـ ١٠١.
(٨) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٩٣، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري١/١١١ .
(٩) ينظر: علل النحو للوراق صـ ٥٥٢والخصائص ١/١٧١، وشرح ابن يعيش ٣/٢٠٥ .
(١٠) البيت من بحر الكامل، وهو بلا نسبة في الجمل في النحو صـ ٢٤١، والمنصف لابن جنى ١/٦٤، والمفصل في صنعة الإعراب صـ ٢٣١، وحاشية العلامة الصبان على شرح الشيخ الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك ٤/ ١٦٧.

قلت: يَدُه ؛ وذلك لئلا يتزايد الثقل، ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن[١] .

وقد ذكر بعضهم أن هذا لغة لبعض العرب، جاء في الصحاح : " وبعض العرب يقولون لليد يدى، مثل رحى. قال الراجز:

يا رُبَّ سارٍ باتَ ما توسدا
إلا ذراع العنس أو كفَّ اليَدَى

وتثنيتها على هذه اللغة يَدَيانِ، مثل رَحَيانِ " [٢]

والإنصاف أن حذف لام نحو : يد ودم نسيا على غير تقدير، وإن كان على خلاف القياس ؛ ذلك لأن القياس يقتضي أن لا يحذف؛ لأن حرف العلة إذا كان متحركًا فلا يخلو: إما أن يكون ما قبله ساكنًا أو متحركًا، فإن كان ساكنًا فينبغي أن لا يحذف كما لا يحذف من ظَبْيٍ، وغَزْوٍ ؛ لأن الحركات إنما تستثقل على حرف العلة إذا كان ما قبله متحركًا لا ساكنًا، وإن كان ما قبله متحركًا فينبغي أن يقلب ألفًا ولا يحذف، كقولهم: رحًى، وقفًا.[٣]

غير أنهم قد استثقلوا الحركات علي بعض كلمات نحو:(يد، ودم، وغد) ؛ فحذفوا اللام منها تخفيفا، قال الأنباري:(إنما حذفوا الياء والواو من يد، وغد، ودم لاستثقال الحركات عليها؛ لأن الأصل فيها يَدَيٌ، وغَدَوٌ، ودَمَوٌ)[٤]، أو فرارا من اجتماع الساكنين(التنوين وحرف العلة) قال الجرجاني:(وفي: غَدٍ وحَمٍ وأبٍ وأخٍ وهَنٍ، أصلها: غَدْوٌ، وحَمَوٌ، وأبَو، وأخَوٌ، وهَنَوٌ، فحذفت لاجتماع الساكنين، وهما: التنوين والواو، و حذف الياء، في نحو: يَدٍ ودَمٍ وذُو، أصلها: يَدْيٌ، ودَمْي(٩) وذَوَيٌ، لما مرّ آنفاً.[٥]

وبهذا التعليل يندفع قول بعضهم بأن حذف لام نحو(يد ودم) اعتباطا لغير علة، فقد ذكر ابن جني في باب تخصيص العلل أنها " وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق " [٦]، وقال الرضي: " لا بد في كل حذف من قصد التخفيف، وهو علة. " [٧]

على أن في الحكم بالحذف هنا إشارة إلى أن الكلمات العربية المعربة لا تكون إلا على ثلاثة أحرف، وإن كانت ثنائية في اللفظ .

حذف لام (عل) :

(عل) بلام خَفِيفَة اسْم بِمَعْنى فَوق، التزموا جَرّه بمِن وقَطعَه عَن الإضافَةِ[٨]، فَلَا يقالُ أَخَذْته مِن عَلِ السَّطْح .[٩]

---

(١) حاشية العلامة الصبان على شرح الشيخ الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك ١/ ٧٧.
(٢) الصحاح (يدي) ٦/ ٢٥٤٠. وينظر : شرح الرضي على الشافية ١١٣/٤.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٩٤.
(٤) أسرار العربية صـ ١٧٩.
(٥) المفتاح في الصرف ص١٠١.
(٦) الخصائص ١/ ١٤٤، ١٤٥.
(٧) شرح الرضي على الكافية ٣٩٣/١.
(٨) أجاز الجوهري إضافتها حيث قال :(يقال: أتيته من عل الدار بكسر اللام، أي من عال). ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٦/ ٢٤٣٥ (علا)، وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية، فقد قال :

واضمم بناءً غيراً إن عدمت ما
له أضيف ناوياً ما عدما
قبلُ كغيرُ بعدُ حسبُ أوّلُ
و(دون) والجهاتُ أيضاً وعلُ

(٩) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب صـ ٢٠٥.

وإذا أريد به نكرَة كان معربا، كَقَوْلِهِم فِي النكرَة: من فوقٍ وَمن علِ، إذا لم ترد أمرا مَعْلُوما، ومتى أُرِيد بِهِ الْمعرفَة كَانَ مَبْنِيا على الضَّم تَشْبِيها له بالغايات[١]، قال سيبويه عند حديثه عن علة بناء الفعل الماضي على حركة ؛ قياسا على بناء(عل) على الضم عند حذف لامه : " ولم يسكنوا آخِر فَعَلَ لأنّ فيها بعض ما في المضارعَة، تقول: هذا رجلٌ ضَربَنَا، فتَصف بها النكرة، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت هذا رجلٌ ضارب، وتقول: إن فَعَل فعلتُ، فيكون في معنى إن يَفْعَلْ أفعلْ، فهي فعْلٌ كما أنَّ المضارع فِعْلٌ وقد وقعتْ موقعها في إنْ، ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف كما تقع المضارعَة في الوصف، فلم يسكّنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكّن ولا ما صيُرِّ من المتمكّن في موضعٍ بمنزلة غير المتمكّن. فالمضارع: مِنْ عَلُ؛ حرَّكوه لأنّهم قد يقولون من عَلٍ فيجرونه"[٢]

وقال أيضا: " وسألت الخليل عن(من علُ)، هلا جزمتْ اللام؟ فقال: لأنهَّم قالوا: من علِ، فجعلوها بمنزلة المتمكّن، فأشبه عندهم من معالٍ، فلما أرادوا أن يجعل بمنزلة قبلُ وبعدُ حرَّكوه كما حركوا أوَّلُ فقالوا: ابدأ بهذا أوَّلُ، كما قالوا: يا حكمُ أقبل في النداء؛ لأنهَّا لما كانت أسماء متمكنة كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكنة، فلهذه الأسماء من التمكن ما ليس لغيرها " [٣]

وقد قال موضع آخر : " ومن العرب من يقول: من فوقُ ومن تحتُ، يشبهه بقبلُ وبعدُ" [٤]

وقال أبو النجم:[٥]

أقبُّ مِنْ تَحْتُ عريضٌ مِنْ عَلُ

فـ(علُ) بالبناء على الضم معرفة، إذ المراد فوقية معينة لا فوقية مطلقة، فهو كـ فوق في بنائه على الضم، لأن معناه ههنا من فوقه، يقول ابن جني تعليقا على البيت: " هو محذوف المضاف إليه؛ لأنه معرفة، وفي موضع المبني على الضمِّ، ألا تراه قابل به ما هذه حاله وهو قوله: من تحت. وينبغي أن يكتب(عَلِي) في هذا بالياء " [٦]

ويقول الرضي : " فإذا بنيت(عل) على الضم وجب حذف اللام أي الياء، نسيا منسيا؛ إذ لو قلت: علي، لاستثقلت الضمة على الياء، ولو

(١) لم يبن على السكون الذي هو الأصل في البناء ؛ لأنه ضارع المتمكن منه في النكرة نحو: (من علٍ يا فتى)، وفيه لغات ذكرها ابن جني في الخصائص في باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا: كقولهم: " جئته من علُ، ومن عِل، ومن علا، ومن عَلُوُ، ومن عَلوَ، ومن عَلو، ومن عُلُوّ، ومن عال، ومن معال. فإذا أرادوا النكرة قالوا: من علٍ " . الخصائص ١/ ٣٧٤، ٣٧٥.

(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ١٦.

(٣) المرجع السابق ٣/ ٢٨٧، ٢٨٨وينظر: الأصول في النحو ١/٥١.

(٤) الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٨٩،٣/ ٢٩٠ وينظر : الخصائص ٢/ ٣٦٥ وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢/١٦٧وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٢/ ٣٥٠ .

(٥) والبيت من الرجز المشطور، وهو لأبي النجم العجلي في وصف فرسه في ديوانه طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ٢٠٠٦م تحقيق د. محمد أديب جمران صـ ٣٥٧، برواية (من عل) بكسر اللام، محذوف (الياء)،و ضمة البناء فيه مقدرة مع الياء المحذوفة نسيا، وبهذه الرواية : يندفع الاعتراض علي مَن أنشده بالبناء على الضم، والقوافي كلها مجرورة . والأقب: من القبب دقة الخصر وضمور البطن.

(٦) الخصائص ٢/ ٣٦٥، ٣٦٦ .

حذفتها وقلت: من علىُ، لم يتبين كونها مبنية على الضم كأخواتها " .[١]

وظاهر كلام الفارسي يفيد أن حذف لام(من عل)، لغير علة، حيث قال :(عَلُ) لامه واوٌ فحذفت كما حُذفت لامُ(غَدٍ) لا كما يُحذف من عَمٍ وَرَدٍ لالتقاء الساكنين.)

والدليل على ذا قولهم:(من عَلُ) بالبناء على الضم؛ إذ لو كان قولك:(مِنْ عَلِ) مثل قولك:(عمٍ)؛ لوجب أن يكون في قولك:(مِنْ عَلُ)،(مِنْ عَلا)، فتثبت لامُ الفعل؛ لأنه ليس فيه شيء يجب أن يسقط له من ساكن اجتمع معه.[٢]

والذي نراه و أثبتناه من قبل: أن حذف لام نحو غدٍ[٣]، وكذلك(من علُ) ليس اعتباطا، بل لعله هي ثقل الحركات على حرف العلة منها، قال الرضي:(لو قلت: علىُ، لاستثقلت الضمة على الياء، ولو حذفتها وقلت : من علي لم يتبين كونها مبنية على الضم كأخواتها)[٤]

على أن في هذا الحذف إلحاقا للنظير بنظيره في البناء على الضم ؛ وفي إثبات الياء مع ترك الضم إبهام ولبس .

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٦٩.
(٢) ينظر: التعليقة ٣/٩٨،٩٩.
(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ٢١٩، ٤٠٥ .
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٦٩ .

حذف الياء الثالثة (في التصغير):

إذا اجتمع ثلاث ياءات عند التصغير، وكانت ياء التصغير أولى الياءات، و الياء الواقعة بعدها زائدة، حذفت الثالثة نسيا منسيا ؛ تخفيفا من الثقل باجتماع ثلاث ياءات قبلها كسر، قال ابن الحاجب في باب التصغير: " فإن اتّفق اجتماع ثلاث ياءات حذفت الأخيرة نسيا على الأفصح، كقولك في عطاء، وإداوة، وغاوية، ومعاوية:(عطيّ)، و(أديّة)، و(غويّة)، و(معيّة)"[٥]

فأصل(عُطَيّ)[٦]: عُطَيِّو؛ قلبت الواو التي هي بدل عن الهمزة ياء، فاجتمعت ثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، و الثانية هي المبدلة عن ألف عطاء؛ لأنها كألف كتاب وقد وجبَ قلبُها ياء، والثالثة المبدلة من الواو التي كانت همزة في المكبّر فاجتماع ثلاث ياءات مع كسر المتوسطة منهن، فيه ثقل، يتطلب التخفيف؛ بحذف الثالثة

(٥) الشافية في علمي التصريف والخط ص٦٩، ٤١٣.
(٦) تصغير " عَطاءٍ " : " عُطَيٌّ " على زنة " فُعَيْلٍ، وقعت ياءُ التصغير ثالثةٌ قبل الألف، فانقلبت الألفُ ياءً ؛ لأنّ ياء التصغير لا تكون إلّا ساكنة، والألفُ لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا، وادُّغمت في الياء المنقلبة عن الألف. ولمّا انقلبت الألف ياءً، عادت الهمزة إلى أصلها، وهو الواو ؛ لأنّه من " عَطَا، يَعْطُو " ؛ وذلك أنّها إنّما كانت انقلبت همزةً لوقوعها طرفًا بعد الألف الزائدة، فلمّا صارت ياءً، عادت إلى أصلها، وهو الواو، ثم قُلبت ياء للكسرة قبلها ؛ لأن ياء التصغير لا يكون ما بعدها إلّا مكسورًا، فاجتمع حينئذ ثلاثُ ياءات: ياءُ التصغير، وهي الأولى، والياء المبدلة من الألف المدّغَم فيها، والياء المبدلة من الواو التي كانت همزة في المكبّر، فحُذفت اللام، وصار تصغيرُه كتصغير بنات الثلاثة، نحو قولك في " قَفًا " : " قُفَيٌّ " . شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١٣.

نسيا، فيبقى عُطَيّ، على مثال(فُعَيْل)، ويدور الإعراب على الثانية.

وعلة سيبويه لوجوب الحذف عند اجتماع ثلاث ياءات هي الثقل ؛ قياسا على الحذف في نحو قاض الذي حذفت لامه للكسرة الواحدة حيث قال : " واعلم أنَّه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فعيلٍ، ويجري على وجوه العربية، وذلك قولك في عطاءٍ: عطيٌّ، وقضاءٍ: قضيٌّ، وسقايةٍ سقيّةٌ ... وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت، واستثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل، فلمَّا كانت بعد كسرة في ياء قبل تلك الياء ياء التحقير ازدادوا لها استثقالاً فحذفوها " .[١]

قوله :(ويجري عليه وجوه العربية) يفهم منه أن ما حذف نسيا كالمعدوم، بدليل إجراء وجوه الإعراب على ما تبقى بعد الحذف، كما يفهم من قوله(إذا كان بعد ياء التصغير ياءان) اشتراط كون ياء التصغير أولى الياءات ؛ وذلك لأنها حينما تقع أولى يلزمها كسر ما بعدها[٢] (المتوسطة) فيكون قد وقع بعد ياء التصغير ياءان أولاهما مكسورة، والقاعدة تقتضي أنه إذا اجتمع في آخر الاسم ثلاث ياءات ثانيتها مكسورة مدغم فيها، وجب حذف الياء الثالثة منها نسيا منسيا ؛ وجعل الإعراب على ما قبلها ؛ وذلك استثقالا للياءات مع الكسرة الثانية، سواء أكان التطرف حقيقة كعطاء، أم حكما ك إداوة .

أما عندما تكون ياء التصغير ثانية الياءات، فلا حذف، وذلك كما في تصغير حيٍّ، وميّ :حُييّ، ومُييّ، بثلاث ياءات ؛ وذلك لأنها تكون ساكنة مدغمة في الثالثة والأولى التي هي عين الكلمة متحركة بالفتح، وهذا يقلل من الثقل ويعطي الكلمة خفة في النطق .

ولا فرق عند سيبويه في حذف الثالثة نسيا بين زيادة الثانية كما في تصغير(عطاء) ، وعدم زيادتها كما في(أَحْوَى)[٣] ؛ لاستواء اللفظين في الثقل لو جاءا تامَّين، فتقول في تصغير أَحْوَى:(أُحَيٌّ) غير مصروف، والأصل:(أُحَيْوِيٌّ) بقلب الواو ياء وإدغام ياء التصغير فيها فتصير(أُحَيِيٌّ)، فيجتمع فيه ما اجتمع في(عُطَيّ) قبل أن يخفف بالحذف، فتحذف الياء الثالثة نسيا،[٤] فقد قال في باب تحقير كل اسم كانت عينه واواً : " أما ما كانت العين فيه ثالثة مما عينه واوٌ فإنَّ واوه تبدل ياءً في التحقير، وهو الوجه الجيد ... وذلك قولك في أسود: أسيد ... وفي أحوى: أحيٌّ، وفي مهوىً: مهيٌّ، واعلم أنَّ من العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أبعد الوجهين، يدعها على حالها قبل أن تحقَّر " [٥]

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٧١، وينظر : المسائل البصريات ٣١٥/١ .

(٢) واشترط كسر المتوسطة ؛ لأنها لو فتحت انقلبت الثالثة ألفا، ولو سكنت جرت الثالثة مجرى الصحيح. تمهيد القواعد ٥١٠٨/١٠.

(٣) الحُوَّةُ حُمْرَةٌ تضرب إلى السواد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٦/ ٢٣٢٢.

(٤) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف صـ ١٤٣ وشرح الرضي على الشافية ١/ ٢٣٣.

(٥) الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٦٨ و ٣/ ٤٦٩.

مراده : أن الأجود في واو(أحوى)إبدالها ياء في التصغير ؛ لاجتماعها مع الياء، ثم إدغام الياء في الياء، وحذف الثالثة نسيا، كما في أسيّد .و من قال أسَيْود قال في أحوي أُحَيْوى ؛ إذ لم يجتمع ثلاث يا آت حتى تحذف الثالثة، و هذا الوجه مع قلته سوغه قوة الواو بالحركة، وبعدها عن الآخِر، الذي هو محل التغيير، وكون ياء التصغير عارضة.

وكان سيبويه بعد حذف الياء الثالثة من أحيّ يمنعه الصرف ؛ لأنه وإن زال وَزْنُ الفعل لفظاً وتقديراً أيضاً بسبب حذف اللام نَسْياً، لكن الهمزة فيه ترشد إليه وتنبه عليه. قال: " وأما يونس فقوله: هذا أحىٌ(بمنع الصرف) كما ترى، وهو القياس والصواب. " (١)

وقد نقل سيبويه قول عيسى : " وأما عيسى فكان يقول: أحىٌ ويصرف، وهو خطأ. لو جاز ذا لصرفت أصمَّ لأنَّه أخف من أحمر. " (٢)

وقد ضعف السيرافي تخطئة سيبويه بأن (أصم) لم يذهب منه شيء؛ لأن حركة الميم الأولى في(أصم) قد ألقيت على الصاد .(٣)

وليس هذا بشيء؛ لأن سيبويه إنما أراد الخفة مع ثبوت الزائد، والمانع من الصرف لا يوجب صرف، وأصمّ أخف من أصمم الذي هو الأصل ولم يجب صرفه وكذلك لو سميت رجلا بيضع ويعد، لم تصرفه وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل .(٤)

وأما أبو عمرو فيقلب واو نحو(أحوى) ياء في التصغير، ولم يحذفها نسيا، بل يحذفها معتدا بها، فيعلها إعلال(قاض) في الرفع والخفض(لالتقاء الساكنين) ؛ وذلك لأن في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة، و يردها مع اللام والإضافة كالأُحَيِّ؛ و إنما فعل ذلك لمشابهته في اللفظ الفعل، فكأنه اسم جار عليه مثل المحيى، وكذا يلزمه أن يقول في تصغير يَحْيى يُحَيٍّ.(٥)

وقد رده سيبويه بقوله : ولو جاز لقلت في عطاءٍ: عُطيٍ لأنَّها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقايةٍ: سقيّة وشاوٍ: شوِى.(٦)

وقد ضعفه الرضي بأن في أول (أحوى) الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة، بخلاف (عطىّ) تصغير عطاء.(٧)

والأولى: جواز حذف كل ياء تطرفت لفظاً أو تقديراً بعد ياء مكسورة مدغم فيها أخرى في غير فعلٍ أو اسم جارٍ عليه ؛ استثقالا لاجتماع الياءات، قال ابن السراج : " واجتماعٌ ثلاثِ

(١) المرجع السابق ٣/ ٤٧٢.
(٢) المرجع السابق ٣/ ٤٧٢.
(٣) شرح السيرافي على الكتاب ٤/ ٢٠٩.
(٤) شرح السيرافي على الكتاب ٤/ ٢٠٩، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١٥ وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١/ ١٥٥ .
(٥) ينظر: التعليقة ٣/٣٢٧و شرح الرضي على الكافية ١/١٥٥ وشرحه على الشافية ١/٢٣٣و٢٣٤
(٦) الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٧٢.
(٧) شرح الرضي على الكافية ١/ ١٥٥.

ياءاتٍ مرفوضٌ إذا سكنتِ الأُولى " [١] ولا فرق في ذلك بين زيادة الثانية كما في تصغير عطاء، وعدم زيادتها كما في تصغير أَحْوَى؛ لاستواء اللفظين في الثقل لو جاءا تامَّين، فنقول في تصغير أَحْوَى: أُحَيٌّ، قال أبو علي : " فإذا حقَّرت أَحْوَى على قول من قال: أَسَيِّد قلت: أُحَيٌّ، فحذفت لام الفعل لاجتماع ثلاث ياءات"[٢]

فليس في كلامهم كلمة فيها ثلاثة أحرف من جنس واحد ليس ذلك من أبنيتهم استثقالا إلا في حرفين،(بَبَّه) الغلام السمين، وهو حكاية الصوت الذي كانت ترقصه عليه، وليس باسم، وإنما هو كـ(قَبْ) لصوت وقع السيف، و(طِيخ) للضحك، ومثله صوت الشيء إذا تدحرج(دَدَدْ) فإنما هذه أصوات ليست تُوزَنُ، ولا تمثل بالفعل، بمنزلة(صه ومه) ونحوهما.[٣]

ومن الياءات التي تحذف نسيا، الياء الثالثة في الإلحاق، كأن يبنى من حَوَى وقَوِيَ على فَيْعِل ـ بالكسر ـ فيصير حَيٌّ وقيٌّ، فتحذف الياءُ الثالثة نسياً كما في مُعَيَّة[٤]

قال سيبويه : " فإذا قلت فيعلٌ قلت حيٌّ وشيٌّ وقيٌّ، تحذف منها ما تحذف من تصغير أحوى؛ لأنه إذا كان آخره كآخره فهو مثله في قولك أحيٌّ، إلا أنك لا تصرف أحي " .[٥]

حذف ألف العوض في التصغير :

الأصل تصغير المعربات، أما المبنيات فحقها عدم التصغير ؛ لغلبة شبه الحرف عليها، والحروف لا تصغر، وَلكن يسْتَثْنى من ذلك أَسْماء الْإِشَارَة والأسماء الموصولة[٦] فيجوز تصغيرها ؛ وذلك لِأَنَّهُ صَار فيهَا شبه بالأسماء المتمكنة من حَيْثُ إنَّهَا توصف ويوصف بها، " فيقولون: مررت بهذا الرجل، ومررت بزيد ذا، وكذلك يقولون: مررت بالذي قام أخوه الطويل، ولقيت زيدا الذي قام أخوه الكريم، فلما قربت الأسماء المشار بها والأسماء الموصولة من الأسماء المتمكنة، صيغت لها أسماء التثنية على نحو تثنية الأسماء المتمكنة " [٧]

وَلكن لما كان تحقيرها على خلاف الأصل خُولِفَ بها قَاعِدَة التصغير حِين أُبْقِي أَولهَا على الْفَتْح وَزيد فِي آخرها ألف ؛ عوضا عَمَّا فَاتَ من ضم الأول، وفتحت الياء التي بعد ياء التصغير فيها ؛ لتسلم ألف العوض.[٨]

---

(١) الأصول في النحو ٣/ ٣٦٥ وينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف صد ١٤٣.
(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٣/ ٣٢٧.
(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٤٦، ٢٤٧، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ٨٤.
(٤) شرح الرضي على الشافية ٣/ ٣٠٧.
(٥) الكتاب لسيبويه ٤/ ٤٠٩ و ينظر: الأصول في النحو ٣/٣٨٥ و شرح السيرافي على الكتاب ٥/٣٣٦.
(٦) لم تحقر المضمرات، لأنها لا تقرب من الأسماء المتمكنة، فهي لا توصف ولا يوصف بها . سر صناعة الإعراب ٢/١٣٤
(٧) سر صناعة الإعراب (٢/ ١٣٣، ٢/ ١٣٤)
(٨) ينظر: شرح الرضي على الشافية ١/ ٢٨٨، وهمع الهوامع٣/٣٩٠ .

وهذا ظاهر كلام سيبويه حيث قال: " هذا باب تحقير الأسماء المبهمة، اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء، فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر؛ وذلك لأنَّ لها نحواً في الكلام ليس لغيرها، فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها، وذلك قولك في هذا: هذيَّا، وذاك: ذيّاك، وفي ألا: أُلَيَّا، وإنَّما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها علي غير حال أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك...ومثل ذلك الذي والتي، تقول : اللذيَّا واللتيَّا[1] قال العجاج:[2]

بعد اللَّتيَّا واللّتيَّا والتي

وإذا ثنَّيت حذفت هذه الألفات كما تحذف ألف ذواتا؛ لكثرتها في الكلام، إذا ثنيَّت. وتصغير ذلك في الكلام ذيَّاك وذيالك، وكذلك اللَّذيا إذا قلت: اللذيُّون، والتي إذا قلت: اللَّتيات، والتثنية إذا قلت: اللّذيَّان واللَّتيَّان وذيَّان " [3]

وأما الأخفش فقد نقل عنه أن علة الحذف هي التقاء الساكنين، قال المبرد : وَكَانَ الْأَخْفَش يَقُول اللذيين يذهب إِلَى أَن الزِّيَادَة كَانَت فِي الْوَاحِد ثمَّ ذهبت لما جَاءَت يَاء الْجمع لالتقاء الساكنين، فَيَجْعَلهُ بِمَنْزِلَة مصطفين، وَلَيْسَ هَذَا القَوْل بمرضيّ عند المبرد ؛ لِأَن زِيَادَة التَّثْنِيَة وَالْجمع ليست من أصول الكلمة كالمصطفَون، بل مُلْحقَة " [4]

فسيبويه كما هو واضح من كلامه يحذف ألف العوض في المثنى والمجموع نَسْياً، كما حذفت ألف ذو وياء الذي في المثنى، والأخفش لا يحذفها نَسْياً، لا في المثنى ولا في المجموع، فيقول في الجمع: اللَّذَيُّونَ وَاللَّذَيِّينَ(بفتح الياء) كالمَصطَفَوْنَ وَالمُصْطَفِينَ فيكون الفرق عنده بين المثنى والمجموع في النصب والجر بفتح النون وكسرها، والمسموع في الجمع ضم الياء وكسرها، كما هو مذهب سيبويه وإنما اطرد في المصغر اللَّذَيُّون رفعاً وَاللَّذَيَّينَ نصباً وجرا " .[5]

والراجح حذف ألف العوض المزيدة في المفرد المبني المصغر نسيا قبل لحاق علامتي التثنية والجمع ؛ لمعاقبتها لهما ؛ ولأن المسموع في الجمع ضم الياء المشددة قبل الواو، وكسرها في الجر والنصب كما يفعل في الصحيح؛ إذ لو كان الحذف على نية التقدير، لبقي الفتح دليلا على الألف المحذوفة.[6]

ولعل في حذف هذه الألف إعلاما بأن الحذف نسيا، كما يقع في الأصول يقع كذلك في الزوائد، فهذه الألف قد زيدت في تصغير المفرد المبني من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ؛ عوضا عما فاتها من ضم الحرف الأول .

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٨٧، ٤٨٨.
(٢) الرجز للعجاج في ديوانه تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي . مكتبة أطلس . دمشق ١/ ٤٢٠ ؛ وشرح كتاب سيبويه للرماني صـ ٥٥٤.
(٣) الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٨٧، وينظر : الصحاح ٦/٢٤٧٩، ٢٤٨٠.
(٤) ينظر: المقتضب ٢/٢٩٠، وينظر : شرح ابن يعيش على المفصل ٣/ ٤٣٧.
(٥) شرح الرضي على الشافية ١/ ٢٨٨.
(٦) ينظر: شرح الرضي على الشافية ١/ ٢٨٨.

هذا وقد حكى بعضهم اللُّذَيَّا واللُّتَيَّا، بضم الأول جمعاً بين العوض(الألف) والمعوض منه(ضم أوله) وهو ممتنع قياسا ؛ إذ لا معنى للتعويض عن شيء موجود.(١)

يقول الحريري: " وَيَقُولُونَ: بعد اللتيا وَالَّتِي فيضمون اللَّام الثَّانِيَة من اللتيا وَهُوَ لحن فَاحش، وَغلط شائن؛ إِذْ الصَّوَاب فِيهَا اللتيا بِفَتْح اللَّام لِأَن الْعَرَب خصت الَّذِي وَالَّتِي عِنْد تصغيرهما وتصغير أَسمَاء الْإِشَارَة بِإِقْرَار فَتْحة أوائلها على صيغتها، وَبِأَن زَادَت ألفا فِي آخرهَا، عوضا عَن ضم أَولهَا، فَقَالُوا فِي تَصْغِير الَّذِي وَالَّتِي: اللذيا واللتيا، وَفِي تَصْغِير ذَاك وَذَلِكَ: ذياك وذيالك"(٢)

ترك النسب نسيا:

القاعدة ألا يجمع على(فعالّي) ما كان مختوما بياء مشددة ؛ للدلالة على النسب المتجدد، نحو مصريّ ومكيّ، وينقاس فيما كان مختوما بياء مشددة لغير النسب، نحو كرسيّ وكراسيّ، وكذلك فيما كان مختوما بياء مشددة زيدت في الأصل لغرض النسب، ثم أهمل هذا الغرض ؛ لكثرة الاستعمال، وصار معنى النسب فيه نسيا منسيا قال الشيخ خالد : " وقد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيًا منسيًّا، أو كالمنسي، فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبًا كقولهم:

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٤٤ والارتشاف ٣٩٢/١.

(٢) درة الغواص في أوهام الخواص صـ ١٦.

مهري ومهاري، وأصل المهري: بعير منسوب إلى مهرة بن حيدان، قبيلة من قبائل اليمن. ثم كثر استعماله حتى صار اسمًا للنجيب من الإبل" .(٣)

قال سيبويه : " وأمَّا النَّصارى فإنه جماع نصريٍ ونصران، كما قالوا: ندمان وندامى، وفي مهريٍ مهارى، وإنَّما شبَّهوا هذا ببخاتي، ولكنَّهم حذفوا إحدى الياءين كما حذفوا من أُثفية، وأبد لوا مكانها ألفاً(٤) كما قالوا صحارى. " (٥)

أي أنهم ألحقوا بخاتى ومهارى بباب صحارى وإن لم يكن في المفرد ألف التأنيث، فجوزوا فيهما الأوجه الثلاثة(مهاريّ، ومهارٍ، ومهارَى)، والتشديد أولى، ولا يقاس عليهما، فلا يقال في أُثفِيَّة وعَارِيَّة: أثافي وعواري بالألف(٦)، وإنما حذفوا الياء الأولى من أثافيّ ؛ تخفيفا فصار أثافة، ولا يكادون يقلبونها ألفا فيقولون أثافى، كما فعلوا ذلك بمهارى، وإنما شبه سيبويه مهارى بأثافي بالتخفيف(٧)

(٣) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/ ٥٥٢ وينظر: التعليقة ٣/ ٢٥٠،وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٧٠.

(٤) الألف في (مهارى) ليست للتأنيث، بل هي بدل من الياء التي هي بدل من ألف التأنيث . ينظر شرح الرضي على الشافية ٢٥٧/١ .

(٥) الكتاب لسيبويه ٣/ ٤١١، وينظر : ٤٣٨/٣، ٢٥٤/٤.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الشافية ٢/ ١٦٤.

(٧) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ٥/ ١٦٦ والتعليقة ٢٥٠/٣، والمهارى: إبل من نتاج مهرَة، وَهِي قَبيلَة قضاعة. يُقَال: نَاقَة مهرية، ونوق مهاري،ثم كثر استعماله حتى صار اسمًا للنجيب من الإبل .ينظر: كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية . إبراهيم بن إسماعيل بن

وعليه نقول : إن الحذف نسيا كما يكون في المفردات والتراكيب يكون كذلك في المعاني، وذلك بترك معنى الوصفية في المنسوب ؛ لكثرة استعماله، حيث يستعمل المنسوب استعمال الأسماء، ويجري على قياس الجمع في الأسماء(فعالى) لا الصفات، قال ابن مالك : " وقد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسيًا أو كالمنسي، فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبًا كقولهم:(مهري) و(مهاري) و(مهارٍ) و (مهاري)، فأصل مهري: بعير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسمًا للنجيب من الإبل " (١)

حذف ألف (اسم) :

ولأن من شأن العرب الإيجاز وتقليلَ الكثير إذا عُرِف معناه، وجدناهم يلتزمون حذف بعض الألفاظ أو الحروف نسيا ،كحذفهم الألف من كلمة اسم في(بسم الله) ؛ وذلك أنهم لما حذفوا اللام من كلمة(سمو) نسيا(٢)، سكنوا أوله ، ثم اجتلبوا همزة الوصل عوضا عنها فصار(اسم)،ثم حذفوها نسيا من البسملة كاملة ؛ لكثرة الاستعمال .

هذا وقد نقل الفراء إجماع القراء ، وكتاب المصاحف على حذفها حيث قال :"فأول ذلك اجتماع القراء وكُتّابِ المصاحف على حذف الألف من(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، وفى فواتح الكتب، وإثباتهم الألف في قوله: (فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ) (٣)

ثم بين سبب الحذف بقوله : " وإنما حذفوها من (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أول السور والكتب؛ لأنها وقعت في موضع معروف لا يجهل القارئ معناه، ولا يحتاج إلى قراءته، فاستُخِفّ طرحُها لأن من شأن العرب الإيجاز وتقليلَ الكثير إذا عُرِف معناه. وأثبتت في قوله: {فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ }(٤)؛ لأنها لا تلزم هذا الاسم، ولا تكثر معه ككثرتها مع الله تبارك وتعالى، ألا ترى أنك تقول: «بسم الله» عند ابتداء كل فعل تأخذ فيه: من مأكَلٍ أو مشرب أو ذبيحة، فخفّ عليهم الحذف لمعرفتهم به...ولا تَحذِفنّ ألف(اسم) إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى، ولا تَحذِفَنّها مع غير الباء من الصفات ، وإن كانت تلك الصفةُ حرفًا واحدا، مثل اللام والكاف. فتقول: لاسم الله حلاوة في القلوب ، وليس اسم كاسم الله فتثبت الألف في اللام وفي الكاف

أحمد بن عبد الله اللواتي الأَجْدَابي، أبو إسحاق الطرابلسي .ت٤٧٠هـ تحقيق: السائح علي حسين .دار اقرأ للطباعة والنشر والترجمة – طرابلس – الجماهيرية الليبية صـ ٩١، والمحكم والمحيط الأعظم ٣١٧/٤ .

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٧٠ و ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٣١٧/٤ (مقلوبه م، هـ ، ر)، ولسان العرب ١٨٦/٥(فصل) الميم، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٢٢/٢ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٢/ ٢٥٩

(٣) سورة الواقعة: ٧٤.

(٤) سورة الواقعة: ٧٤.

لأنهما لم يستعملا [١] كما استعملت الباء في اسم اسم اللَّه.)[٢]

ظاهر كلام الفراء يفيد : أن في حذف ألف الوصل من كلمة(اسم) التنبيه على الانفراد وعلو الرتبة ؛ حيث لا تحذف هذه الألف من لفظ اسم إذا أضيف لغير الله تبارك وتعالى ، يقول المراكشي:"حذفت الألف من(بِسمِ اللَّهِ) تنبيها على علوه في أول رتبة الأسماء وانفراده، وأن عنه انفصلت الأسماء ، يدلك عليه إضافته إلى اسم الله الذي هو جامع الأسماء كلها وأولها. ولذلك لم يتسم بهذا الاسم غير الله. قال الله تعالى: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا } [٣]، وسائر أسماء الله ظهرت التسمية بها في المخلوقات، فأظهر ألف الاسم معها ؛ تنبيها على ظهور التسمية في الوجود " [٤]

وظاهر عبارة الأخفش في معانيه تفيد : أَن سَبَب حذفهَا كَون الْبَاء لَا يُوقف عَلَيْهَا فَكَأَنَّهَا وَالِاسْم شَيْء وَاحِد ، حيث قال: " وحذفت الألف من(بسم) من الخط تخفيفا لكثرة الاستعمال واستغناء عنها بباء الإلصاق في اللفظ والخط. فلو كتبت(باسم الرحمن) أو(باسم القادر) أو(باسم القاهر) لم تحذف الألف ، والألف في(اسم) ألف وصل؛ لأنك تقول:(سميّ) وحذفت لأنها ليست من اللفظ.[٥]

ويرد ذلك الفراء بقوله : " فإن قال قائل: إنما حذفنا الألف من(بسم الله) ؛ لأن الباء لا يُسكت عليها، فيجوز ابتداء الاسم بعدها. قيل له: فقد كتبت العرب في المصاحف {وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا}[٦] بالألف والواو لا يُسكت عليها في كثير من أشباهه. فهذا يبطل ما ادّعى. " [٧]

وقيل: حذفوا الألف لأنهم حملوه على(سم) وهي لغة في اسم، وَالْأَصْل بِسم الله، ثمَّ خفف على حد قَوْلهم فِي إبل بل وَالْتزم التَّخْفِيف[٨]

يقول المراكشي :(كل ألف تكون في كلمة لمعنى له تفصيل في الوجود إذا اعتبر ذلك من جهة ملكوتية أو صفة حالية أو أمور علوية مما لا يدركه الحس فإن الألف تحذف في الخط علامة لذلك.)[٩]

وحذف الألف التي قبل الهاء من اسم(اللَهَ) فيه دلالة على أنه الظاهر من جهة التعريف والبيان والباطن من جهة الإدراك والعيان.

---

(١) إشارة الى اختصاص باء القسم بالدخول على لفظ الجلالة وهي أصل حروف القسم ؛ لأنَّ فعل الْقسم يتعدَّى بهَا دون غَيرهَا وَلذَلِك جَازَ الْجمع بَين الْفِعْل وَالْبَاء وَلم يجز إِظْهَار الْفِعْل مَعَ الواو وَالتَّاء . ينظر :الكشاف ٣/ ١٢٢،واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٧٣.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ١،٢ ، وينظر عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس صـ ٦٨ وأدب الكتاب للصولي صـ ٣٥، ومعاني القران للزجاج ١/ ٤١ ، والشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية ١/ ١٤٤.

(٣) سورة مريم: ٦٥

(٤) عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل صـ ٦٧، وينظر البرهان في علوم القرآن ١/ ٣٩٠.

(٥) معاني القرآن للأخفش صـ ١٥ (مقدمة الفاتحة).

(٦) سورة الكهف: ٣٢.

(٧) معاني القرآن للفراء ١/ ٢

(٨) التبيان ٣/١ و همع الهوامع ٣/ ٥١٠ ، ٥١١

(٩) عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل ـ أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي المعروف بابن البناء المراكشي (ت٧٢١هـ) صـ ٦٥.

وقد ذكر النحاس في حذفها خمسة أقوالٍ:[1]، منها أنه كتب على لغة من قال، أنشده أبو عبيدة:

قد جاء سيلٌ جاء من أمر الله

يحرد حرد الجنة المغلة

والقول الثاني: أن الألف الأولى تكفي من الثانية، والثالث: أنهم كرهوا أن يشبه النفي ، والرابع: أنه قد عرف معناه، والخامس وهو أحسنها: أنهم حذفوا الألف لأنه اسمٌ مخصوصٌ، فلما لم يلتبس بغيره حذفت منه الألف.

وكذلك العلة في حذف الألف من الرحمن، لأنه لا يكون لغير الله عز وجل، وليس كذا الرحيم، لأنه يقال: فلانٌ رحيمٌ، ولا يقال: فلانٌ رحمانٌ، ولا معنى لكثرة الاستعمال ها هنا، لأنه مخصوصٌ لا يتجاوز به موضعٌ واحدٌ.

وقد قيل: بل حذفت منه الألف ، لأن ما قبلها من الألفات تكفي دونها. وقيل: لأن حذفها لا يشكل.

وقد اعترض أبو جعفرٍ على من اعتل لحذفها بكثرة الاستعمال حيث قال : " وقد سئل بعضهم: لم حذفت الألف من الرحمن؟ فلم يدر، وقال بعض رؤسائهم: حذفت لكثرة الاستعمال.

وهذا عجيبٌ من الجواب؛ لأنه لا يقع إلا لله عز وجل، فما معنى كثرة الاستعمال؟

وقال آخر: حذفت فرقاً بينها وبين الألف الثانية.[2]

ولعل سر الحذف يظهر في قول المراكشي :(حذفت الألف التي قبل النون من اسمه الرحمن حيث وقع بيانا ؛ لأنا نعلم حقائق تفصيل رحمته في الوجود فلا نفرق في علمنا بين الوصف والصفة. وإنما الفرقان في التسمية والاسم لا في معاني الأسماء المدلول عليها بالتسمية بل نؤمن بها إيمانا مفوضا في علم حقيقتها إلى الله لا على ما يرتسم في نفوسنا بالوهم الكاذب والخيال الشعري؛ لأنه لا يعلم الله إلا الله فلا نشبه ؛ لأنه ليس كمثله شيء ، ولا نعطل ؛ لأنه هو اللطيف الخبير، وهو السميع البصير؛ فلذلك كتب الاسم على العلم لا على التسمية.[3]

وتحذف الألف كذلك من هاء التنبيه في أسماء الإشارة(هذا ،وهذه ،وهؤلاء ، و ذلك ، وأولئك)، جاء في شرح الشافية لركن الدين : " ونقصوا ألف(ها) في: هذا، وهذه، وهؤلاء؛ لكثرة استعمالها وجعلها كلمة واحدة " [4]

---

(١) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس صـ ٦٨،٦٩، وسم بكسر السين وضمها واسم بكسر الهمزة وضمها وسمى مثل ضحى . إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات١/ ١ وينظر التبيان ٣/١.

(٢) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس صد ٤٥.

(٣) عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل صد ٦٧، ٦٨.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ــ ركن الدين الاستراباذي ١٠٣٢/٢.

الخاتمة

خلص البحث في ظاهرة (الحذف نسيا في النحو العربي) إلى ما يأتي :

- أن الحذف نسيا ليس بدعا من المتأخرين، بل استعمله المتقدمون بوصفه لا بلفظه، فسيبويه وهو إمامهم يقول في ترخيم نحو حارث على لغة من لا ينتظر :(حذفت الثاء وجعلت البقية بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام على ثلاثة أحرف، وذلك حين قلت يا حارُ)[١]، ومثله قوله في تصغير نحو عطاء : " اعلم أنَّه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فعيلٍ، ويجري على وجوه العربية. وذلك قولك في عطاءٍ: عطيٌّ، وقضاءٍ: قضيٌّ، وسقايةٍ سقيّةٌ" .[٢]

- أن الحذف نسيا ليس عبثا بالتراكيب أو البنى، وإنما لعلة أو مقتض يقتضيه، وذلك كالتيسير بعدم التكلف في تقدير العامل مع نيابة الظرف أو المصدر عنه معنى وعملا، أو مبالغة بترك التقييد، كما في حذف مفعول نحو أعطى، أو اختصارا وتخفيفا لكثرة الاستعمال، كحذف آخر المنادى، أو استثقالا كما في حذف لام نحو يد ودم وبنون وعل، أو معاملة الصفات معاملة الأسماء وذلك كما في حذف الموصوف في نحو(الأبطح)، وترك النسب نسيا .

- لا يطرد الحذف نسيا ، ومن ثم ولا يقاس عليه غيره، يقول أبو جعفر النحاس : " لا يقاس على المحذوفات، وإنما تسلم في مواضعها " [٣] ويقول السهيلي عند الحديث عن حذف الموصوف نسيا في نحو الأبطح : " فهذه في الأصول نعوت، ألا تراهم لا يصرفونها، ويقولون في المؤنث: بطحاء، وجرعاء، وبرقاء، ولكنهم لا يجرونها نعتاً على منعوت، فنقف عندما وقفوا ونترك القياس إذا تركوا " [٤]

- اختلاف ألفاظ النحويين في التعبير عن هذه الظاهرة فيه دليل على اتساع اللغة ومرونتها فنجد ابن جني يعبر عنها في الترخيم بـ(لغة من لا ينتظر الحرف)، نَحْو قَوْلك فِي حَارِث : يَا حَارُ[٥]، و يعبر عنها في حذف متعلق الظرف الواقع خبرا بـ(ما لا يعتد به)،[٦]، والزمخشري يعبر عنها بالمتروك المطرح، وابن الحاجب يعبر عنها بـ (الحذف غير المقصود)، وابن يعيش يعبر عنها بـ(معرضا عنه البتة)، و الإمام الرضي يعبر عنها بـ(غير منوي)[٧]

(١) الكتاب ٢/٢٧٤ .
(٢) السابق ٣/٤٧١ .

(٣) عمدة الكتاب . أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ) تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي .دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر .الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م صـ ٦٨.
(٤) نتائج الفكر صـ ١٦٦.
(٥) ينظر: اللمع في العربية لابن جني صـ ١١٥، وشرح ابن عقيل ٣/٢٩٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٢١٠، وهمع الهوامع ٣/٣٨٠ .
(٦) سر صناعة الاعراب ٢/٣٨٢.
(٧) شرح الرضي على الكافية ١/٣٤٤.

ثبت المصادر والمراجع

- أدب الخواص في المختار من بلاغات قبائل العرب وأخبارها وأنسابها .الحسين بن علي بن الحسين، أبو القاسم الوزير المغربي(ت ٤١٨هـ)أعده للنشر: حمد الجاسر. دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسى. تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان . مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب . الأولى ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م . مطبعة المدني .
- أسرار العربية . عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري(٥٧٧هـ) . دار الأرقم بن أبي الأرقم . الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- إسفار الفصيح: محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي(ت ٤٣٣هـ) . تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش . عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية . الأولى، ١٤٢٠هـ
- الأصول في النحو . أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج(٣١٦هـ) تحقيق . عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- الأعلام . خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي(١٣٩٦هـ) . دار العلم للملايين . الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م٣
- أمالي ابن الحاجب . عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي(٦٤٦هـ) تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة . دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م
- أمالي ابن الشجري ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري(ت٥٤٢هـ) تحقيق: محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي القاهرة/ الطبعة الأولى سنة١٤١٣ هـ
- الانتصار لسيبويه على المبرد: أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي(ت ٣٣٢ هـ) دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان . مؤسسة الرسالة . الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م
- أوضح المسالك . عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام(ت٧٦١هـ) . تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

- إيضاح المبهم من لامية العجم . أبو جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي ١٠١٧هـ تحقيق د. محمد مسعود جبران . دار المدار الإسلامي . الأولى ٢٠٠٩م
- إيضاح شواهد الإيضاح . أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي(ت ق ٦هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني . دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان . الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م
- البرهان في علوم القرآن / أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي(ت ٧٩٤هـ)تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم .الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م . دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه
- البلاغة العربية . عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي(ت ١٤٢٥هـ) . دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت . الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م
- البيان والتبيين .عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ(ت ٢٥٥هـ) . دار ومكتبة الهلال، بيروت . ١٤٢٣ هـ .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسي . تحقيق د حسن هنداوي . دار القلم دمشق .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين(ت ٦٧٢هـ) تحقيق :محمد كامل بركات . دار الكتاب العربي للطباعة والنشر . ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .
- التصريح بمضمون التوضيح . خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد(٩٠٥هـ) . دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان . الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد .محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني . تحقيق د . محمد بن عبد الرحمن المفدي . الأولى . ١٩٨٣م
- التعليقة على كتاب سيبويه . الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي(ت ٣٧٧هـ) تحقيق د. عوض بن حمد القوزي(الأستاذ المشارك بكلية الآداب) . الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م
- تفسير الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ت ٥٣٨هـ) . دار الكتاب العربي – بيروت . الثالثة – ١٤٠٧ هـ
- تفسير العز ابن عبدالسلام تفسير القرآن(وهو اختصار لتفسير الماوردي) . أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء(ت ٦٦٠هـ) تحقيق د.عبد الله بن إبراهيم الوهبي . دار ابن حزم – بيروت . الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ـ محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش(تـ ٧٧٨ هـ) ـ دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين ـ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ـ الأولى، ١٤٢٨ هـ
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي(ت٧٤٩هـ) تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الأولى ٢٠٠٨م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى : أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي(تـ ١٢٠٦هـ) . دار الكتب العلمية بيروت–لبنان . الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م
- الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(٣٩٢هـ) . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الرابعة.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني . أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار(تـ ٤٧١هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر . مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة ـ الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م
- ديوان أبي النجم العجلي . تحقيق د. محمد أديب جمران . طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ٢٠٠٦م
- ديوان العجاج تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي . مكتبة أطلس . دمشق.
- ديوان ذي الرمة بتحقيق عبد الرحمن المصطاوي . دار المعرفة . بيروت . الأولى ٢٠٠٦م
- ديوان زهير بن أبي سلمى بتحقيق حمدو طماس . دار المعرفة . بيروت . الثانية ٢٠٠٥ م
- الرد على النحاة . أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس(ت٥٩٢هـ) . دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام . الأولى، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م
- سر صناعة الإعراب – أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت ٣٩٢هـ) . دار الكتب العلمية بيروت–لبنان . الأولي ٢٠٠٠م
- سفر السعادة وسفير الإفادة ـ علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي(ت ٦٤٣ هـ) . المحقق: د. محمد الدالي ـ دار صادر . الثانية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م

- الشافية في علمي التصريف والخط عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي(ت ٦٤٦هـ) تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر . مكتبة الآداب – القاهرة . الأولى، ٢٠١٠ م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت٧٦٩هـ)المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر : دار التراث .القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
- شرح الأشمونى لألفية ابن مالك . علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي(ت٩٠٠هـ) . دار الكتب العلمية بيروت– لبنان . الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م
- شرح التسهيل . جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك.تحقيق الدكتور/عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر . القاهرة . الأولى ١٩٩٠م
- شرح التعريف بضروري التصريف . ابن إيّاز(ت ٦٨١ هـ) تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر – أ. د. هلال ناجي المحامي . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن . الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب . الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ . تحقيق د. يوسف حسن عمر . ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م . جامعة قار يونس – ليبيا
- شرح الكافية الشافية . محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين(ت ٦٧٢هـ) تحقيق د عبد المنعم أحمد هريدي . جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة . الطبعة الأولى.
- شرح المفصل للزمخشري . يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع(ت ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان . الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف . أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي(ت٨٠٧ هـ) تحقيق د. عبد الحميد هنداوي . المكتبة العصرية، بيروت – لبنان . ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ .
- شرح شافية ابن الحاجب – محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين(ت ٦٨٦هـ) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف و محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٩٧٥ م

- شرح شذور الذهب . شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي(ت٨٨٩هـ)تحقيق نواف بن جزاء الحارثي . عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية(أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) . الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م
- شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى . تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب .وآخرين . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين(ت ٣٩٥هـ). منشورات محمد علي بيضون . الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية . أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي(٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين – بيروت . الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- علل النحو . محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق(٣٨١هـ) تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش . مكتبة الرشد – الرياض / السعودية . الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م
- عمدة الكتاب . أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي(ت٣٣٨هـ) تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي .دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر .الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م
- فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال . حمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي الْمَالِكِي(ت نحو ١٢٥٠هـ) . تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي . مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . ١٤١٧هـ – ١٤١٨هـ
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي شرح أبيات سيبويه . أبو محمد الحسن بن أحمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني(ت ٤٣٠هـ) . تحقيق د. محمد علي سلطاني . دار النبراس ١٩٨١م
- الكافية في علم النحو . ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي(٦٤٦ هـ) تحقيق د/صالح عبد العظيم الشاعر . تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر . مكتبة الآداب – القاهرة . . الأولى، ٢٠١٠ م
- الكامل في اللغة والأدب . محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس(ت ٢٨٥هـ) تحقيق :محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي – القاهرة . الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

- الكتاب . عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه(١٨٠هـ) تحقيق . عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي، القاهرة . الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م
- كتاب العدد في اللغة . أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(ت ٤٥٨هـ) . تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر . الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم . محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي(ت بعد ١١٥٨هـ) تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني . مكتبة لبنان ناشرون – بيروت . الأولى - ١٩٩٦م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله(ت ٥٣٨هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي . دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية . إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد بن عبد الله اللواتي الأَجْدَابي، أبو إسحاق الطرابلسي .ت٤٧٠هـ تحقيق: السائح علي حسين .دار اقرأ للطباعة والنشر والترجمة – طرابلس – الجماهيرية الليبية
- الكناش في فني النحو والصرف . أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة(ت ٧٣٢ هـ) دراسة وتحقيق د.رياض بن حسن الخوام . المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب . أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين(ت٦١٦هـ) تحقيق د. عبد الإله النبهان . دار الفكر – دمشق . الأولى، ١٩٩٥م.
- اللغة العربية معناها ومبناها . تمام حسان عمر . عالم الكتب . الخامسة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م
- اللمع في العربية . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت ٣٩٢هـ) تحقيق فائز فارس . دار الكتب الثقافية – الكويت.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر . ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد(ت ٦٣٧هـ) . تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة . دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة . القاهرة
- المخصص . أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(ت ٤٥٨هـ) تحقيق :خليل إبراهم جفال . دار إحياء التراث العربي – بيروت . الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ـ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) . تحقيق: فؤاد علي منصور ـ دار الكتب العلمية – بيروت . الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م
- المسائل الحلبيات . أبو علي الفارسيّ(المتوفى ٣٧٧ هـ) . تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي . أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي(ت ٤٣٧هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت . الطبعة: الثانية، ١٤٠٥
- معاني القرآن . أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء(٢٠٧هـ)تحقيق . أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي . دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر . الأولى
- معاني النحو . د.فاضل صالح السامرائي . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن . الأولى، ١٤٢٠ هـ –٢٠٠٠م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام(ت ٧٦١هـ) تحقيق د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله . دار الفكر – دمشق . السادسة، ١٩٨٥م
- مفاتيح الغيب. أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري(ت٦٠٦هـ) . دار إحياء التراث العربي – بيروت . الثالثة – ١٤٢٠ هـ
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك). أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي(المتوفى ٧٩٠ هـ)
- المقتضب . محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد(٢٨٥هـ)تحقيق . محمد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب – بيروت.
- المقصور والممدود لابن ولاد . ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري(ت٣٣٢هـ) تحقيق: بولس برونله . مطبعة ليدن، ١٩٠٠ م
- الممتع الكبير في التصريف . علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور(ت ٦٦٩هـ) . مكتبة لبنان .الأولى ١٩٩٦ م.

- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩٢هـ) . دار إحياء التراث القديم . الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩٢هـ) . دار إحياء التراث القديم . الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م.
- نتائج الفكر أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي(ت ٥٨١هـ) . دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م
- النحو الوافي . الأستاذ .عباس حسن(١٣٩٨هـ)دار المعارف . الطبعة الخامسة عشرة
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(٩١١هـ) تحقيق . عبدالحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية – مصر

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٤٣٩
المقدمة	٤٤٠
التمهيد(الحذف نسيا)	٤٤١
المبحث الأول	
الحذف نسيا من المفردات والتراكيب	٤٤٥
حذف حركة ا لعين من(لست)	٤٤٥
حذف مفعول نحو أعطى	٤٤٨
حذف عامل المصدر	٤٥٢
حذف متعلق الظرف الواقع خبرا	٤٥٥
حذف حرف الجر في الإضافة	٤٥٨
حذف الموصوف في نحو الأبطح	٤٦٢
المحذوف من آخر المنادى	٤٦٣
المبحث الثاني	
الحذف نسيا من الأبنية	٤٦٥
حذف لام نحو(بنون)	٤٦٥
حذف لام نحو(يد ودم)	٤٦٧
حذف لام (علُ)	٤٦٨
حذف الياء الثالثة في التصغير	٤٧٠
حذف ألف العوض في التصغير	٤٧٣
ترك النسب نسيا	٤٧٥
حذف ألف(اسم)	٤٧٦
الخاتمة	٤٧٩
قائمة المصادر والمراجع	٤٨٠
فهرس الموضوعات	٤٨٨